جامعة محمد الصديق بن يحيى –جيجل–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الموضـــــــوع:

أثر الأزمة الاقتصادية على تنفيذ السياسات المحلية في الجزائر

دراسة حالة بلدية الأمير عبد القادر 2014–2017

– ولاية جيجل–

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: إدارة الموارد البشرية

إعداد الطالبات:

* قويسم فريال
* زيار نظيرة

إشراف الأستاذ:

* عميور علي

– لجنة المناقشة

الأستاذ: زواغي عبد الرزاق	.....	رئيسا
الأستاذ: عميور علي	.....	مشرفا ومقررا
الأستاذ: بوطاف عمار	.....	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والداي الكريمين و إخوتي ، و إلى زوجي و أزهار النرجس التي تفيض حباً وطفولةً ونقاءً بناتي كوثر و إخلاص، الغاليات اللاتي مازلن يحيين على أدراج العمر الأولى.

إلى من علمونا حروفا من ذهب و كلمات من درر و عبارات من أسمى و أجلى عبارات العلم إلى من صاغو لنا علمهم حروفا و من فكرهم منارة تنير لنا سيرة العلم و النجاح إلى أساتذتنا الكرام.

إهداء

إلى من أحمل إسمه بفخر

إلى من كان لي السند و الأمان

إلى أبي رحمه الله

قويسم فريال

شكر وتقدير

لا يسعنا بعد هذا الجهد الذي وصلنا إلى نهايته إلا أن نتقدم بجزيل الشكر وجميل العرفان إلى الأستاذ المشرف الدكتور: "عميور علي" الذي وافق الإشراف على هذا البحث ولم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذه المذكرة .

تحية شكر وتقدير إلى السيد رئيس المجلس الشعبي البلدي بن عواطة سمير الذي تفضل بتسخير جزء غير يسير من وقته لمنحنا التسهيلات و المعلومات الازمة لتحقيق هذه الدراسة .

كما نشكر أساتذة اللجنة الذين تفضلوا بقراءة هذه المذكرة ومناقشتها

و نتوجه بالشكر الخالص إلى كل أساتذة العلوم السياسية ، وخاصة الأستاذة الدكتورة: بوطاجين فريدة ، التي لطالما زرعت التفاؤل في دربنا وإلى كل من شجعنا وساعدنا ماديا ومعنويا حتى يرى هذا البحث النور.

قويسم فريال زيار نضيرة

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: السياسة العامة ،المفهوم و معوقات التنفيذ

المبحث الأول: ماهية السياسة العامة

المطلب الأول: نشأة السياسة العامة وتطورها

المطلب الثاني: مفهوم السياسة العامة

المطلب الثالث: صنع وتنفيذ السياسة العامة

المبحث الثاني: مفهوم السياسة العامة المحلية

المطلب الأول: مفهوم السياسة العامة المحليّة و خصائصها

المطلب الثاني: فواعل السياسة العامة المحليّة المباشرة و غير المباشرة

المطلب الثالث: أهداف السياسة العامة المحليّة

المبحث الثالث: معوقات تنفيد السياسة العامة المحلية

المطلب الأول: المعوّقات السياسية والإدارية في تنفيذ السياسة العامّة المحليّة

المطلب الثاني: المعوّقات الاجتماعية و الثقافية في تنفيذ السياسة العامّة المحليّة

المطلب الثالث: المعوّقات الإقتصادية في تنفيذ السياسة العامّة المحليّة

الفصل الثاني : أسباب و آثار الأزمة الاقتصادية لعام 2014

المبحث الأول: تعريف الأزمة الاقتصادية

المطلب الأول: مفهوم الأزمة

المطلب الثاني: مفهوم الأزمة الاقتصادية

المبحث الثاني: جذور و أسباب الأزمة الاقتصادية 2014

المطلب الأول: تطور الأزمات الاقتصادية بالجزائر

المطلب الثاني: أسباب سياسية دولية لأزمة 2014

المطلب الثالث: الأسباب الاقتصادية للأزمة

المطلب الرابع: الأسباب الاجتماعية و الإدارية

المبحث الثالث: آثار انخفاض أسعار النفط على الجزائر

المطلب الأول: طموحات البرنامج الخماسي 2014 – 2019 قبل الأزمة الإقتصادية

المطلب الثاني: الآثار الإقتصادية لانخفاض أسعار النفط على الجزائر

المطلب الثالث : الآثار الإجتماعية لانخفاض أسعار النفط على الجزائر

الفصل الثالث : دراسة ميدانية حول تأثير الأزمة الاقتصادية ما بين سنة 2014 –2017 على السياسة المحلية لبلدية الأمير عبد القادر بجيجل

المبحث الأول: تعريف ببلدية الأمير عبد القادر

المطلب الأول: بلدية الأمير عبد القادر جغرافيا

المطلب الثاني: بلدية الأمير عبد القادر إداريا

المبحث الثاني: دراسة مقارنة حول ميزانية بلدية الأمير عبد القادر قبل وخلال الأزمة الاقتصادية

المطلب الأول: تأثير ميزانية البلدية بالأزمة الاقتصادية ما بين 2014 و 2017

المطلب الثاني: تحليل أهم عناصر ميزانية البلدية بين 2014 و 2017

المبحث الثالث: التداعيات الاجتماعية والإدارية للأزمة الإقتصادية على بلدية الأمير عبد القادر

المطلب الأول: الأثار الإدارية لتراجع ميزانية بلدية الأمير عبد القادر

المطلب الثاني: الآثار الإجتماعية لتراجع ميزانية بلدية الأمير عبد القادر

الخاتمة

تركز كافة دول العالم على الاقتصاد عامة في بناء سياستها الإستراتيجية ولا تحيد الجزائر عن هذا المسار إذ سعت إلى تنمية اقتصادهاالحديث والنهوض به، وقد ساهم ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية في دعمه دعامة أساسية. مما جعلها تباشر فيالعديد من خطط تنموية لأجل تطوير القطاع الاقتصادي، الذي مر بعدة مراحل منذالاستقلال وتلقى العديد من الصدمات نظرا لحداثة عهده ونشأته وكذا لهشاشته، إذا تعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنوعا في صادراتها إد تعتمد على تصدير سلعة واحدة تتمركز في المحروقات وهذا بنسبة 95% كما تشكل الجباية البترولية أكثر من 60% من إيرادات الميزانية العامة للدولة ،وهذا الوضع يجعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثر بالتغيرات الحاصلة في أسواق النفط العالمية.

وفي هذا السياق فقد عايشت الجزائر مؤخرا انهيار في أسعار النفط بصورة حادة ومفاجئة منذ منتصف عام 2014 أين انخفض سعر البرميل إلى المستويات الدنيا. كما استمر هذا الانخفاض على مدار عامين كاملين ليصل سنة 2016 سعر البرميل الواحد إلى حوالي 30 دولار مما خلق أزمة اقتصادية جادة في الجزائر جعلها تتخبط فيها إلى يومنا هذا، ما انعكس سلبا على تنفيد سياساتها العامة و المحلية.

1/الإشكالية:

يعد النفط موردااستراتيجيا محوريا في اقتصادياتالدول التي تزخر به، و منها الجزائر التي تعتمده في تحقيق نموها،إلا أن تذبذب سعر البرميل في الأسواق العالمية و حالة عدم استقرار هذه الأخيرة، يعرض الاقتصاد الوطني إلى نتائج وخيمة خاصة باعتباره المورد الرئيسي للإرادات المالية للميزانية العامة التي تسخرها دولة لتنفيذ سياساتها وبرامجها التنموية. ونظرا للإهتزازات التي شهدتها أسعار النفط مؤخرا و أهمية هذا القطاع فقد أضحى من الطبيعي أن تمس انعكاساته السياسات العامة والمحلية للبلاد وقد تشكل عائقا أمام تنفيذها.

وبناءا عليه فقد جاءت صياغتنا لإشكالية التالية :

كيف أثرت الأزمة الإقتصادية في تنفيذ السياسات العامة المحلية و كيف كان تعامل الدولة مع هذه الأزمة؟

وتندرج تحت هده الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية هي :

2/ التساؤلات الفرعية :

أ – ما المقصود بالسياسة العامة المحلية و ماهي أهم معوقاتها ؟

ب- ماهي جذور الأزمة الإقتصادية لعام 2014 و فيما تمثلت مظاهرها على الجزائر ؟

ج –كيف انعكست آثار الأزمة الاقتصادية على تنفيذ السياسة العامة المحلية ؟

3/ فرضيات الدراسة :

انطلاقا من تساؤلات المطروحة يمكن اقتراح الفرضيات الآتية :

أ– الفرضية الرئيسية :

كلما انخفضت مداخيل إرادات الدولة من الجباية البترولية كلما سعت الدولة نحو تدابير ترشيدية وتقشفية لمواجهة الأزمة مما يعرقل تنفيد سياساتها المخططة

ب– الفرضيات الفرعية :

تعد التحالفات الجيوسياسية و بروز مصادر نفطية دولية جديدةمع ضعف الإستثمارات الداخلية و الخارجية من أهم أسباب الأزمة الاقتصادية.

انعكست مظاهر الأزمة على كامل القطاعات و السياسات العامة في جميع أرجاء الوطن.

لجأت الدولة إلى عقلنة النفقات وطنيا و محليا مع مراجعة برنامجها الخماسي لتصدي للأزمة.

4/ حدود الدراسة

تتمحور دراستنا حول الأزمة الاقتصادية التي مست الجزائر في نصف الثاني من عام 2014 و مخلفاتها على السياسات العامة للدولة وانعكاساتها على الخطط التنموية المحلية.

أما زمانيا فقد شملتالفترة ما بين 2014 و 2017 ،وهيالمرحلة التي عرفت خلالها الجزائر انخفاض رهيب في نسب الجباية البترولية نتيجة لتراجع أسعار البرميل في الأسواق العالمية . بينما مكانيا فينحصر بحثنا في الجزائر مع دراسة ميدانية أنجزت في بلدية الأمير عبد القادر بولاية جيجل .

5/ أهمية الموضوع:

احتل موضوع الأزمة الاقتصادية الراهنة والتي لا تزال الجزائر تعاني منها، أهمية بالغة لدى الخبراء والمختصين الاقتصاديين و لا يزال موضوع الساعة على طاولة الحكومة،التي تسعى لإصدار في كل مرة سياسة جديدة لمواجهة هاته الأزمة التي مست جميع القطاعات .ما يعبر عن عجز الحكومة في التصدي لها. وهذا نتيجة لصعوبة فك الارتباط الاقتصادي بالريع البترولي وغياب رؤية واضحة ومخطط مدروس ودقيق يمكنها من تجاوز هذا الإتصال وبالتالي تجنب تبعات تدهور أسعار البترول في الأسواق العالمية.

كما أن هذا الموضوع له أهمية بالغة في ظل ارتباط التنمية المحلية في الجزائر بالخزينة العمومية في عملية التمويل والتي أساسها الجباية البترولية وبالتالي فالأزمة التي تمر بها الجزائر تأثر مباشرة على التنمية المحلية.

6/ أهداف الدراسة:

أ- التعرف على آلية صنع السياسة العامة في الجزائر.

ب- التعرف على الأزمة الاقتصادية التي ضربت الجزائر في منتصف عام 2014 وتحديد أهم الأسباب التي أدت إلى حدوثها ومختلف ما ترتب عنها من آثار انعكست سلبا على تنفيد سياساتها العامة.

ج-استعراض النتائج الناجمة عن الأزمة الاقتصادية والتدابير التي اتخذتها الجزائر بهدف التصدي لها.

د- الوقوف على مدى تأثير الأزمة الاقتصادية على السياسات المحلية في الجزائر.

7/ مبررات اختيار الموضوع:

أ- المبررات الذاتية:

إن اختيارنا لهذا الموضوع ينطلق من رغبتنا الشخصية في اكتشاف ميكانزماتو محركات الاقتصاد الجزائري والأسباب الحقيقية التي ولدت الأزمة الحالية، والكيفية التي يتم بها صنع السياسات العامة في الجزائر و خاصة السياسات العامة المحلية، وكذا رغبة منا في إثراء هذا الموضوع من خلال إضافة معلومات جديدة وإحصائيات حديثة كطلبة وكمواطنين بالدرجة الأولى في حياتنا اليومية وفي واقعنا المعاش.

ب- المبررات الموضوعية:

- يعد الموضوع الذي نقوم بدراسته من المواضيع الحديثة كون الأزمة الاقتصادية في الجزائر بدأت منتصف عام 2014 وبالتالي فإنه لم يتم التطرق إليه بشكل كبير على مستوى جامعتنا فموضوعنا هذا إثراء للبحث العلمي ولجامعتنا على حد سواء.
- يعتبر موضوع الساعة في الاقتصاد الجزائري خاصة في ظل السياسة الإنفاقية المتبعة حاليا (التقشف)
- معرفة انعكاسات هذه الأزمة على التنمية المحلية و على تنفيد السياسات العامة المحلية ومعرفة التدابير التي اتبعتها الجزائر من أجل التخفيف من حدة هاته الأزمة.
- إثراء المكتبة الجامعية ومنح الطلبة مرجعا علميا جديدا للاستفادة منه.

8/ الدراسات السابقة:

إن بناء هذه الدراسة جاء بعد الاضطلاع على دراسات سابقة أولت اهتماما كبيرا لموضوع الأزمة الاقتصادية التي تمر بها الجزائر، فقد استخدمنا مراجع متنوعة سوآءا كانت باللغة العربية أو باللغات الأجنبية منها الكتب العلمية لإثراء الجانب النظري ومنها المذكرات والرسائل والأطروحات التي لها علاقة بالموضوع بالإضافة إلى مقالات علمية ذات صلة بهده الدراسة.

ونظرا لحداثة موضوعنا فإن معظم المراجع المعتمدة عبارة عن بحوث ودراسات أو أوراق بحث في ملتقيات علمية بالإضافة إلى البحوث العلمية المقدمة ورسائل الماجيستير وأطروحات الدكتوراه، من بينها:

- دراسة الباحث**داود سعد الله**، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010، مذكرة ماجيستير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2012، حيث تطرق في مذكرته إلى التقلبات التي عرفتها أسعار النفط ما بين سنة 2000 حتى سنة 2010 وكيف كان تأثيرها على السياسة المالية في الجزائر، في كل فترة من فترات هذه العشرية.
- دراسة أخرى قدمها الباحث **دخلي عبد الرحمان** والتي تتمثل في مدكرة تخرج للحصول على شهادة ماجستير في علوم التسيير التي قدمت سنة 2015 وتحمل عنوان " أثر تذبذبات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية خلال الفترة 1986-2014" حيث استهل الباحث دراسته بمدخل الى الاقتصاد النفطي من خلال دراسة الابعاد الفنية و الاقتصادية للصناعة البترولية و أيضا العوامل المحددة لأسعار البترول و استراتيجية الأسعار في الصناعة النفطية و تطرق بعدها للأهمية التي يحظى بها قطاع المحروقات وواقع الإصلاحات التي شملت هذا القطاعو واقع الإصلاحات التي مسته كما تطرق الى الاثار الاقتصادية للازمات النفطية التي مست الجزائر و ختم بحثه بدراسة قياسية وصفية لأثر تذبذبات أسعار النفط على بعض المتغيرات الكلية الاقتصادية الجزائرية.
- كما نجد دراسة **سمية لباني** و التي تتمثل في مدكرة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية التي أجريت سنة 2009 تحت عنوان "انعكاسات تغير أسعار البترول العالمية على الاقتصاد الجزائري :دراسة تحليلية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب للسنة 2002"، حيث تناولت في مذكرتها أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري و انعكاسات تذبذب سعر البترول العالمي على مخططات التنمية و الإصلاحات الاقتصادية و رصد تطور أهم المؤشرات الاقتصادية بعد الإصلاحات و التعديل الهيكلي و تطور أهم المتغيرات العاكسة للمستوى الاجتماعي مند فترة الإصلاحات الاقتصادية .

وتعتبر هذه المذكرات مرجعا مهما في تحليل و مقارنة أسعار النفط قبل وبعد عام 2014 سنة بداية الأزمة الاقتصادية الأخيرة في الجزائر،لكنالمعرفة العلمية تبنى على التطور والتواصل وليس القطيعة لهذا ارتأينا إضافة تحليلية لسنوات الأزمة الأخيرة ، كما أضفنا في بحثنا هذا جانب تطبيقيلامس الواقع المعاش لم تتطرق إليه الدراسات السابقة.

9/ الإطار المنهجي:

- لقد اعتمدنا في دراستنا هذه على عدة مناهج حيث استخدمنا المنهج التاريخي،وهذا من أجل دراسة تطور الأزمة الاقتصادية في الجزائر منذ نشوؤها في منتصف سنة 2014 إلى يومنا هذا. وقد أفادنا هذا المنهج في تقصي جميع التطورات الاقتصادية التي حدثت في الجزائر على مدار خمس سنوات، وسلسلة الإجراءات التي اتخذتها الدولة طوال هذه المدة.
- كما استخدمنا المنهج الوصفي من خلال وصف الحالة التي آلت إليها مختلف القطاعات منذ انخفاض أسعار النفط ومن هذا الوصف يتجلى لنا مدى تدهور الأوضاع الاجتماعية خاصة، والتي برزت بشكل ملحوظ من خلال انخفاض القدرة الشرائية للمواطن البسيط ، وكذا تجميد التوظيف وغيرها من المظاهر التي وصفناها عبر هذا المنهج و التي طغت على المجتمع الجزائري.
- كما استخدمنا المنهج المقارن لمقارنة أوضاع الميزانية لعينة الدراسة قبل حدوث الأزمة وأثناءها للتعرف على الإختلافات الطارئة إبان الأزمة ، مع توظيف منهج دراسة الحالة بغرض تحليل حالة البلدية خلال سنوات الأزمة وهذا عبر المعطيات التي تم توفيرها من خلال استخدام آداةالمقابلة ،والتي قمنا باستغلالها في الإستجوابات التي أجريناها مع السيد رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية الأمير عبد القادر السيد " بن عواطة سمير" و السيد " نواصرةالصديق "رئيس مصلحة الميزانية بولاية جيجل .

10/ مصطلحات الدراسة:

التنمية المحلية: عرفها GREFF XAVIER بأنها " عملية التنويع في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في الإقليم وذلك من خلال التعبئة وتنسيق الموارد والطاقات ويكون ذلك نتاج جهود سكانها لتطوير ودمج المكونات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لبناء فضاء للتواصل والتضامن الفعال"[1].

فالتنمية المحلية تعتبر عملية هادفة ومخططة وشاملة كما أنها تكون منسقة تعمل على إحداث التغيير على المستوى المحلي من خلال استغلال الموارد المادية والبشرية أحسن استغلال وتحسين معيشة المواطنين.

[1]Mokhtar Kheladi, Le développement local, office des publications universitaires, Alger،2012, P31.

الريع: هو العائد من استغلال المواد الكامنة في باطن الأرض، استعمل لأول مرة كمصطلح اقتصادي في بريطانيا وتطور هذا المصطلح ليظهر لنا مفهوم آخر وهو الدولة الريعية[1]، يطلق على الدول التي تعتمد على مورد واحد كمصدر أساسي للدخل القومي ومن بين المفاهيم كذلك المرتبطة بالريع :الاقتصاد الريعي وهي تسمية تطلق على الاقتصاديات التي تعتمد إدامة أنشطتها على الإيرادات الناجمة عن عمليات بيع الثروة الريعية.

الميزانية: يطلق مفهوم الميزانية على تلك الوثيقة القانونية التي يصادق عليها برلمان الدولة لرصد النفقات الازمة للدولة وتقديرها لغايات اشباع المتطلبات و الحاجاتالعامة.

الأزمة البترولية:هي دلك الاختلال الحاصل في توازن السوق الدي يودي الى انخفاض او ارتفاع حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة ،حيث تقع نتيجة تأثر محددات العرض او الطلب او كلاهما في ان واحد بعوامل داخلية كالمتغيرات الهيكلية في الصناعة او انهيار التجمعات الاحتكارية ،كما يمكن ان يكون راجعا لعوامل أخرى كالأوضاع السياسية مثلا.

الجباية البترولية: هي نوع من أنواع الضرائب التي تفرضها الدولة على النشاطات الاقتصادية والتي تخص النشاطات البترولية وتحتل أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني إد تحتل ما يفوق 60% إيرادات الجباية، يتمثل النظام الجبائي على النشاطات البحث واستغلال المحروقات الذي تحدده أحكام هذا القانون فيما يلي:

- رسم على الدخل البترولي يدفع شهريا للخزينة العامة.
- ضريبةتكميلية على الناتج تدفع شهريا للخزينة العمومية
- ضريبة عقارية على أملاك أخرى ما عدا أملاك الاستغلال.

الأزمة النفطية:تتمثل في تراجع أو ارتفاع حاد في أسعار النفط أو وجود فائض أو شح في العرض بشكل غير طبيعي يؤثر سلبا على الصناعات البترولية و اقتصاديات الدول المصدرة أو المستهلكة للبترول [2].

[1] خالدية بن عوالي " استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، " (مذكرة ماجيستير في الاقتصاد الدولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران)،الجزائر، 2016، ص22.

[2] كريم هندي ، " الجباية البترولية و أهميتها في الاقتصاد الجزائري في ضل الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات" (مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التحليل الاقتصادي ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر)، الجزائر ، 2009، ص60.

11/ تقسيمات الدراسة

لمعالجة الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم دراستنا إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول تحت عنوان: السياسات العامة، المفهوم و معوقاتالتنفيذ

نتعرض من خلاله إلى تعريف السياسة العامة عبرذكر مراحل نشأتها وتطورها والتطرق إلى سبل صنعها وتنفيذها، كما قمنا بتعريف السياسة العامة المحلية وذكر أسسها وخصائصها وأهم الفواعل المؤثرة فيها بالإضافة إلى المعوقات التي تعرقل تنفيذها.

أما **الفصل الثاني** فعنوناه بأسباب و اثار الازمة الاقتصادية لعام 2014، وتطرقنا فيه من خلال ثلاث مباحث إلى تعريف الأزمة الاقتصادية كما قمنا بتناول أسبابها وتأثير انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية على الناحية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر

كما قمنا في**الفصل الثالث**بإجراء دراسة ميدانية حول الأزمة الاقتصادية ما بين سنة 2014-2017،للوقوف على مدى تأثير هذه الأخيرة على بلدية الأمير عبد القادر بولاية جيجلو تداعياتها على السياسة و التنمية المحلية،فبعد التعريف بالبلدية قمنا بإجراء دراسة مقارنة للميزانية التي خصصتها لها الدولة على مدار أربع سنوات ، وما هي الإجراءات التي قامت البلدية باتخاذها في ظل هده الأزمة لتفادي العجز

وفي الأخير قمنا بإعطاء مجموعة من التوصيات نأمل من خلالها الخروج من هذا النفق المظلم للأزمة الاقتصادية والتطلع نحو غد أفضل.

الفصل الأول: السياسة العامة ، المفهوم ومعوقات التنفيذ

- **المبحث الأول : ماهية السياسة العامة**
- **المبحث الثاني : مفهوم السياسة العامة المحلية**
- **المبحث الثالث : معوقات تنفيد السياسة العامة المحلية**

يعتري موضوع السياسة العامة أهمية بالغة، مما جعله محط اهتمام الباحثين خاصة في العصور الحديثة للوقوف على خبايا عملية صنع السياسات العامة . والسياسات العامة المحلية بدورها حظيت باهتمام لا يقل أهمية عن سابقتها كونها تعتبر انعكاسا واضحا للامركزية الإدارية وتجسد مدى التكافؤ الذي يحدث بين السياستين، والذي يهدف من خلاله إلى توزيع وضائف الدولة بين السلطة المركزية الصانعة للسياسات العامة وهيئاتها المحلية التي تسهر على تنفيذ ما تم التخطيط إليه، وهذا ما يخلق التكامل بين السياسات العامة والسياسات العامة المحلية .

المبحث الأول: ماهية السياسة العامة

يعتبر موضوع السياسات العامة موضوعا محوريا في العصور الحديثة، فقداستحدث في ظل تطور مجالات العلوم الاجتماعية من اقتصاد وإدارة وسياسة واجتماع، كحقل علمي يتقاطع مع كل هذه العلوم فشغل بذلك اهتمام الباحثين والخبراء والأكاديميين لما له من أهمية بالغة على مستوى المؤسسات والمنظمات والحكومات.

المطلب الأول: نشأة السياسة العامة وتطورها

ظهر موضوع السياسة العامة علميا بعد الحرب العالمية الثانية، و هذا بإسهامات عدة مفكرين غربيين وخاصة منهم الأمريكيين،ويمكن تقسيم المراحل التي مرّت به السياسة العامة إلى ثلاث مراحل متتالية.

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى

إنّ ما قدّمه الفلاسفة والمفكّرين السياسيين الأوائل من كتابات تؤكّد أنّ أدبيات الفكر السياسي التقليدي قد اهتمّت اهتماما خاصا بأنظمة الحكم وخاصة التكوين المؤسسي للدولة وتحليل المبررات الفلسفية والسياسية لسلطات الحكومة، وركزت كذلك دراساتهم وأطروحاتهم على الإطار الدستوري للدولة ومهام المؤسسات الدستورية الثلاث: (التشريعية، التنفيذية، القضائية) وما يتّصل بكل منها من صلاحيات أو من تنظيم لمبادئ وقواعد فصل السلطات وتحديد العلاقات المؤسسية الحكومية، ومن ثمّ فإنّ الفكر السياسي التقليدي اقتصرت جهوده على السياسة بحدّ ذاتها، فبقيت وظيفته ظاهريا ولم يتعمّق في تناول المؤسسات والقطاعات الحكومية غوصا تحليليا، ولم يعتمد على فهم وتحليل السلوك السياسي والعمليات المصاحبة لصنع السياسة، مما أدى إلى إغفال ترتيب العلاقات العامة والاتصالات القائمة بين المؤسسات الذي ترتب عنه إبقاء محتوى السياسات العامة بعيدا عن البحث والتمحيص وأنّ الجهد الوصفي لها بقي محدودا وغامضا وسطحيا[1].

[1] جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة، عامر الكبيسي، دار المسبح، عمّان، 1999، ص21.

المرحلة الثانية: مرحلة ما بين الحربين الأولى والثانية

شهد مفهوم السياسات العامة في هذه الفترة تطوّرا نسبيا جاء نتيجة لأطروحات المدرسة السلوكية ،حيث انتقل الاهتمام من وصف المؤسسات الدستورية وما يتّصل بها من صلاحيات إلى التركيز على ما يتم في هذه المؤسسات من عمليات وأنماط للسلوك، فقد برز التوجه السلوكي لعلم السياسة الحديث الذي صبّ اهتمامه أوّلا على سلوكيات أعمال الحكومة وتحليلها ودراسة القواعد النفسية والاجتماعية لسلوك الأفراد والجماعات ودراسة محدّدات التصويت في الانتخابات والنشاطات السياسية الأخرى.

لقد ساعد هذا التطوّر في زيادة تعميق الفهم لكيفية تشكيل ووضع السياسات العامة وما يتّصل بذلك من توازن بين الجماعات المصلحية وبين توجّهات هادفة لبلورة الإدارة المجتمعية، غير أنّ العناية بمضمون أو محتوى السياسة العامة قد ظلّت في هذه الحقبة موضوعا عارضا، لا يجد من المحلّلين السياسيين إلا اهتماما جزئيا محدودا[1].

المرحلة الثالثة: مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية

ازداد الاهتمام بموضوع السياسة العامة بعد الحرب العالمية الثانية ،حيث تمّ التركيز على مفهوم السياسة العامة وكيفية بلورتها والتبصّر في أهدافها ومصيرها وأساليب تنفيذها ضمن إطار تحليلي بحسب الأولويات والإمكانيات المتوفّرة و كذلك بفعل تنامي الأصوات المنادية بضرورة تدخّل الدولة كمحرّك للنشاط الاقتصادي وإعادة بناء الاقتصاد القومي وتوجيه الموارد لسد حاجيات المواطنين وكذا استيعاب النمو الاقتصادي المتزايد في الخدمات المطلوبة وضرورة توفيرها وتحقيقها كالتعليم، الصحّة، المواصلات إقامة الجسور وتوفير فرص العمل وتنظيم التجارة وإقامة الصناعات وتأميم المشروعات والمنتجات وغير ذلك مما يتعدّى حدود القطاع الخاص وقدراته الخدمية، ويستدعي بالمقابل نهوض الدولة بمؤسساتها الحكومية لعرض القيام بذلك والاضطلاع به في إطار الساسة العامة.

المطلب الثاني: مفهوم الساسة العامة .

لا يختلف مفهوم السياسة العامة عن الكثير من المفاهيم الأخرى في العلوم الاجتماعية من حيث عدم وجود تعريف واحد له، إذ رصد أحد الباحثين نحو أربعين تعريف للمفهوم.[2]و هذا التعدد يعبر عن حقيقة تشعب هذا الحقل الذي نجده مرتبطا بالعديد من القضايا المجتمعية التي تصبغه بعناصرها و سيماتها، و لكن بالرغم من هذا التشعب يمكن حصر هذه التعريفات في عدة اتجاهات.

[1] عمار خيضر الكبيسي، السياسات العامة مدخل لتطوير أداء المعلومات، إصدارات المنظمة العربية الإدارية، مصر، 2008، ص49.

[2] حسين أبشر الطيب، الدولة العصرية دولة مؤسسات، الدار الثقافية،مصر، 2000 ، ص294.

1- اتجاهات تعريف السياسة العامة:

أ- السياسة العامة من منظور ممارسة القوة " Power"

إنّ السياسة في نظر هذا الاتجاه تعني القوة التي يحظى بها شخص ما للتأثير على الأفراد والجماعات والقرارات بشكل تميّزه عن غيره، نتيجة لامتلاكه لواحد أو أكثر من مصادر القوة المعروفة مثل (الإكراه، المال، المناصب، الخبرة الشخصية)[1].

وقد حاول فريق من علماء السياسة توضيح معنى القوة من خلال التحكّم والتأثير على الآخرين فعرّفها "ماكس فيبر M.Weeber" بأنّها "احتمال قيام شخص ما في علاقة اجتماعية بتنفيذ رغباته رغم مقاومة الآخرين بغضّ النظر على الأساس الذي يقوم عليه هذا الاحتمال".

وانطلاقا من مفهوم القوة عرّفها كذلك "هارولد لازويلH.Lasweel" السياسة العامة بأنّها من يحوز على ماذا؟ متى؟ وكيف؟ من خلال نشاطات تتعلّق بتوزيع الموارد، المكاسب والقيم والمزايا المادية والمعنوية وتقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعية، بفعل ممارسة القوة أو النفوذ والتأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوذين على مصادر القوة.[2]

ان هذا المنظور يعكس إمكانية الصفوة (النخبة) في الحصول على القيم الهامة عبر التأثير على قوة الآخرين في المجتمعوبهذا فالسياسة العامة يمكن أن تكون انعكاسا لأصحاب القوة والنّفوذ الذين يسيطرون على النظام السياسي ومختلف مؤسساته، لكن رغم هذه التعاريف إلا أنّها لم تسلم من الانتقادات من قبل العلماء الناكرين بأنّ القوة وحدها قادرة على تفسير كل العلاقات ومختلف النشاطات التي تتضمّنها السياسة العامة، وهذا على أساس تداخل كل المضامين السياسية وغير السياسية للقوة دون التمييز بينها في مجال السياسة العامة.

ب- السياسة العامة من منظور تحليل النظم: "System Analysis"

لقد وصف العديد من علماء السياسة النظام بشكل عام باعتباره مجموعة من الأجزاء تشكل فيما بينها نسقا من العلاقة المتبادلة في إطار تلك الوحدة الكلية، وعلى هذا الأساس يولي أصحاب هذا الاتجاه أمثال " دافيد أستون" اهتماما بالسياسة العامة، من وجهة تحليل النظم كنتيجة ومحصلة في حياة المجتمع من منطق تفاعلها الصحيح مع البيئة الشاملة التي تشكل فيها المؤسسات والمرتكزات والسلوكيات أصولا للظاهرة السياسية التي يتعامل معها النظام السياسي ، و هناك من يعتبرها توزيع للقيم (الحاجات المادية والمعنوية) في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة، من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية.

[1] فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة منظور في البنية والتحليل، دار الميسرة ،عمّان، 2001، ص32.

[2] محمّد نصر مهنى، علم السياسة، دار الغريب للطباعة والنّشر، مصر، 1994، ص120.

ويرى جابريل ألموند "G.Almond" أن السياسة العامة تمثل محصلة عملية منظمة عن تفاعل المدخلات (مطالب+ دعم+المخرجات (قرارات وسياسات) للتعبير عن أداء النظام السياسي في قدراته الاستخراجية والتنظيمية والتوزيعية والرمزية والاستجابة الدولية من خلال القرارات والسياسات المتخذة[1].

يستخلص من تعاريف هذا المنظور أن السياسة العامة هي نتيجة من نتائج النظام السياسي تتفاعل مع بيئته الشاملة، بمعنأها لا تكون فعالة ما لم تراعي الظروف البيئية المحيطة بها.

ولكن بالرّغم من أهميته في تفسير وتوضيح السياسة العامة إلا أنّ منظور تحليل النظم تعرّض إلى بعض الانتقادات ومنها: عمومية طرح القيم دون ربطها بشكل مباشر بإطار السياسة العامة ،كما أغفل الجوانب الغير رسمية في التأثير على قرارات السياسة العامة . وكذا إغفاله لمجريات العملية السياسية بشكلها الدّقيق داخل النظام السياسي، فضلا عن كون منظور المدخلات والمخرجات نسبي و ذلك في كون الحكومة تستجيب لهذه المطالب غير أنّ الواقع يؤكّد في كثير من الأحيان أنّ النظام يفرض سياسته على المجتمع بعيدا عن فكرة المطالب.

ج– السياسة العامة من منظور الحكومة" Government "

ضمن هذا المنظور تقوم الحكومة برسم السياسات العامة واتخاذ القرارات وتنفيذها، و في هذا الإطار نجد عدة تعاريف من بينها تعريف توماس داي Thomas Dye : الذي يرى أن السياسة العامة هي: "تقدير أو اختيار حكومي للفعل أو عدم الفعل ،إذ هي توضيح لماهية أفكار الحكومة، وعملية لضبط الصراع بين المجتمع وأعضاء التنظيم وهي عملية تضبط السلوك وبيروقراطيات التنظيم وتوزيع المنافع وتحصيل الضرائب وغير ذلك"[2].

أمّا جيمس أندرسون J.Anderson فيعرّفها بأنّها: "برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدّي لمشكلة أو مواجهة قضية أو موضوع"[3].

أمّا بالنسبة للكتّاب العرب فيعرّفها "أحمد سعيفان" بأنّها "تعبير عن الرّغبة الحكومية بالعمل أو الامتناع عن العمل وهي مجموعة مبنية ومتماسكة من القرارات والإنجازات يمكن غزوها لسلطة عامة محلية، وطنية، أو فوق وطنية، وتضم بذلك أبع عناصر: الهدف، اختيار الأفعال التي تحققه، إعلان الفاعلين لهذه السياسة، تنفيذ هذه السياسة".[4]

[1] كمال المنوفي،مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة، وكالة المطبوعات ،مصر ، 2006، ص35.
[2] فهمي خليفة الفهداوي ، المرجع السابق ، ص45 .
[3] جيمس أندرسون، المرجع السابق، ص15.
[4] أحمد سعيفان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، مكتبة لبنان، بيروت، 2004، ص213.

وإذا كانت السياسة العامة تمثل العملية الحيوية التي من خلالها تقوم الحكومة باتخاذ قراراتها فإنّها بذلك تترجم ما تقوله الحكومة وما تفعله إزاء المسائل الحسّاسة ،لذلك فتعريف السياسة العامة من المنظور الحكومي يمثل منطلقا علميا من خلال دراسة جوانب السياسة وممارستها المؤثّرة في صنع السياسة العامة، ويعكس هذا المنظور الوقت الحاضر وذلك بفعل التغيرات الدولية والإقليمية التي تشهدها الحياة الاجتماعية والسياسية لدول العالم خاصة البلدان العربية، فالسياسة تبرز وتوضّح حقيقة اختيارات الحكومة وأهدافها، مما يتيح للدّارسين سبيلا في المعرفة والتحليل لأداء المؤسسات السياسية والإدارية التي تضطلع بمهام صنع السياسة العامة وتنفيذها وتقييمها.

من خلال ما تمّ عرضه لمجمل تعاريف السياسة العامة التي احتوت عليها المنظورات الثلاث ولأجل تجاوز النّقص والتصور يصبح المنظور الواحد مكمّل للآخر.

وممّا سبق يمكن إعطاء تعريف إجرائي للسياسة العامة المتمثّل في أنّها : "الأطر الفكرية والعملية التي توضح توجهات وتطلّعات وأهداف الحكومة وتحدّد برامجها لإشباع حاجات مجتمعية أو حل مشكلات عامة ماثلة أو متوقّعة مع تحديد الأسبقيات وتخصيص الموارد والإمكانات الواجبة التنفيذ".

وبعد تطرّقنا لمختلف مفاهيم السياسة العامة،ومن أجل الإلمام بكامل عناصرها سوف نتطرّق إلى توضيح خصائصها.

2-خصائص السياسة العامة:تتميّز السياسة العامة بمجموعة من الخصائص نقوم بشرحها في النّقاط التالية:

- **شرعية السياسة العامة:** إذ أنّها يجب أن تكون في إطار قانوني واضح وفقا لما نصّ عليه دستور السياسات العامة فهي عبارة عن التزامات قانونية تميّزها عن السياسات الأخرى، فعند تقديمها للمؤسسات التشريعية والتنفيذية تصدر الحكومة بشأنها مرسوما أو قرارا وهنا تكتسب الشرعية وقوة الإلزام وللحكومة دون غيرها السلطة في تنفيذها وإلزام سائر المواطنين بالعمل وفق المحدّدات والنظم والأساليب التي تمّ إقرارها[1].
- **السياسات العامة أفعال تقوم بها المؤسسات الحكومية:** فالتوجهات العامة بشأن المشكلات والقضايا المجتمعية لا تصبح سياسات عامة ما لم تتبنّاها الحكومة وتقوم بإصدار بشأنها قوانين أو قرارات تحدّد أهدافها وتنظم مسارات ونشاطات المؤسسات الحكومية المعنية بشأن سياسة ما، وبذلك فهي تعبّر عن توجهات الحكومة الفكرية والعملية وهنا تحرص الحكومة عن عدم التطرّف والانفرادية أو إحداث القطيعة في برامج الأداء والأنشطة

[1] سالمةليمام ،سميربارة، صنع السياسات العامة، دار مجدلاوي، عمّان، 2014، ص42.

أو ضعف التنسيق بينها، كما يجب عليها إظهار الاستجابة الشرعية للمطالب السياسية أو الإجتماعية وتوجيه جهود نحو إجراءات عمل معينة حيال تلك المطالب.

بتعبير آخر فإنّ السياسات العامة تحتوي على أسلوب معيّن من الإجراءات الحكومية التي يعمل على تنفيذها أشخاص رسميون فهي تمثل ما تقوم الحكومات فعلا بتطبيقه، مثل العمل على القضاء على مشاكل متفشّية كمشكل السكن أو البطالة أو التضخّم وليس ما تنوي القيام به.

- **السياسات العامة منطقية وعقلانية:** ما يعني أنّها ليست حلما ولا مطامع عامة إنّما هي البدائل التي يتم تحقيقها وفقا للإمكانيات المتوفّرة أي الاعتماد على منهج رشيد في تخصيص الموارد والإمكانيات اللّازمة لتنفيذ البرامج.
- **السياسات العامة قصدية وهادفة:** تشمل الأعمال الموجّهة نحو أهداف مقصودة ولا تشمل التصرّفات العشوائية والعفوية التي تصدر عن بعض المسؤولين ،فهي تعكس ما يعبّر عن الغايات الواضحة التي تهم المجتمع وتحقّق المصلحة العامة، وهي في ضوء صياغتها وتنفيذها لتحقيق الأهداف، تعد سلسلة من الترابط المنطقي الدّقيق والتزاما منهجيا، وبذلك فهي سلوك موضوعي وعقلاني بعيدا عن العشوائية والآنية. ولأجل التوصّل إلى ترجمة حقيقية للسياسة العامة من خلال كونها نشاطا هادفا مقصودا فينبغي مثلا أن تكون السياسة العامة في مجال نشر التعليم ومحو الأمية في المناطق النائية، تتجسّد في بناء المدارس ومراكز التعليم للكبار وتوفير الكتب المدرسية، وتوفير المعلمين، وغيرها من الوسائل التي تجسد السياسة العامة المتّخذة[1].
- **السياسة العامة تعتبر استجابة واقعية ونتيجة فعلية:** وهذا باعتبار السياسات العامة استجابة للمشكلات الواقعية التي يكون أثرها ملموسا وبالتالي فإنّ نتائجها سوف تكون مدركة ومحسوسة فهي لا تكون مجرّد نوايا تريد الحكومة تنفيذها، بل هي عبارة عن أقوال وأفعال هدفها تحقيق مطالب المجتمع. إنّ أحد المفاتيح الأساسية للحكومة في اتخاذ السياسة العامة السّليمة، يعتمد على درجة اهتمامها بالمشكلات التي يريد المجتمع أن تلتفت حولها الحكومة وتهتم بها والعمل على حلّها فعملية مناقشة السياسة العامة تعتمد على قيام الحكومة بضرورة تنفيذ السياسة العامة والمباشرة بتجسيدها على أرض الواقع ، بعيدا عن التكاسل والاستجابة العرضية[2].
- **السياسة العامة ذات طابع مجتمعي شمولي:** أي أنّها تتناول جميع القضايا والمشاكل التي تتضمّن المصلحة العامة للمجتمع وعند إقرارها أيضا يتم تطبيقها بشكل شامل ومتماثل على الجميع دون تمييز فالحكومة تضع عدّة سياسات عامة لتحقيق وحماية الصّالح العام ومهما تنوّعت مجالات هذه السياسات فإنّها تقع ضمن فئتين: فئة

[1] سالمة ليمام ،سميربارة، المرجع السابق، ص42.

[2] أحمد مصطفى الحين، مدخل إلى تحليل السياسات العامة، مطبعة الجامعة الأردنية، الأردن، 2002، ص24.

السياسات العامة ذات الطبيعة المادية التي تحتاج للإنفاق عليها من مصادر الأموال العامة لغرض معالجة القضايا القائمة والملحّة، وفئة السياسات العامة ذات الطبيعة الرّمزية والتي تشمل توجّهات الحكومة وأعمالها،[1] وكلا الفئتين تتميّزان بالشمولية لعموم المجتمع بكل شرائحه وفئاته وهذا يعني بأنّ مخرجات أية سياسة عامة لابدّ من أن تطال جميع أفراد المجتمع المعنيين بها دون تباين أو تحيّز أو تفرقة.

- **السياسات العامة تعبير عن التوازن بين الجماعات المصلحية:** من البديهي أن تكون بعض جماعات المصالح تملك القوة والتّأثير أكثر من غيرها في صنع السياسات العامة كما أنّ الحكومة من جانب آخر ذات تأثير كبير في تشكيل هذه السياسات لأنّها بالدرجة الأولى تعبّر عن برنامج حكمها وخططها التنموية، وبالتالي يمكن وصف السياسة العامة كعملية سياسية تتشكّل عن طريق الصّراع بين الجماعات، والحكومة تضع إدارة الصراع وقواعد اللّعبة[2].
- **الاستمرارية والتجدّد في السياسة العامة:** من المعروف عن السياسات العامة بأنّها أسلوب لإحداث التغيير الهادف أو منعه أو تقييده ، لهذا فهي مطالبة بالاستمرارية بالقدر الذي يمكّن من تحقيق وتأصيل التغير المطلوب، والتجديد بهدف استيعاب المتغيّرات الظرفية، والقدرة على الإفادة من التغذية العكسية لإجراء التحولات الضرورية التي لا تغيّر من جوهر الأهداف وإنّما تزيد من كفاءة وفعالية التنفيذ[3].
- **السياسة العامة قد تكون سلبية أو إيجابية معلنة أو خفية:** فهي إيجابية عندما تكون إجراءات محدّدة للتأثير على مشكلة ما أو سلبية عندما تكون قرارا صادرا من الجهات الحكومية بعدم إتخاذ أي إجراء لقضية ما تتطلب تدخل الحكومة في حلّها،[4] فالسياسة العامة التي تنتهجها الحكومة يمكن أن تكون إمّا موقفا حياديا، أو أن تتدخّل مباشرة، أو أن تستخدم نظام الإشارة بالإيماء.

3- أنواع السياسة العامة ومراحل صنعها:

تتم السياسات على ضوء الأفعال التي تقوم بها الحكومة اتجاه المجتمع المعني بها وذلك ترجمة للعلاقة العملية والتطبيقية بين المعنيين بالسياسة العامة سواء صانعيها أو متلقّيها من أفراد المجتمع وتتمثّل في أربع أنواع:

[1] فهمي خليفة الفهداوي،المرجع السابق ، ص48-49.
[2] سالمة ليمام، سمير بارة، المرجع السابق ، ص44.
[3] حسن أبشر الطيب، المرجع السابق، ص38.
[4] سالمة ليمام، سمير بارة، المرجع السابق ،ص 44.

أ- **السياسة العامة الاستخراجية:** كل النظم السياسية سواءا كانت بسيطة أو معقّدة تقوم باستخراج الموارد من بيئتها في شكل الخدمة العسكرية والخدمات العامة الإلزامية الأخرى مثل الاشتراك في هيئات المحلّفين والأشغال التي تفرض على المسجونين من أجل توظيفها والاستفادة منها ولكن الضرائب تعتبر من أهم أنواع الإستخراج للموارد انتشارا في الدّول المعاصرة، فهي تعني استخراج النقود والسلع من أفراد المجتمع لأغراض حكومية دون أن يتلقّوا منفعة فورية أو مباشرة،[1] وتنقسم بدورها إلى قسمين:

- **الضرائب المباشرة:** تتمثّل في الضرائب على الدّخل والأصول الرأسمالية والتركات والعقارات سنويا.

- **الضرائب غير المباشرة:** تتمثّل في الضرائب على السلع والخدمات كالرّسوم الجمركية (الصادرات والواردات) رسوم المنتوجات الصناعية والضرائب على المبيعات والمشتريات.

ب- **السياسة العامة التوزيعية وإعادة التوزيع:** هي تخصيص الوكالات الحكومية بمختلف أنواعها للأموال والسلع والخدمات وتوزيعها على الأفراد والجماعات في المجتمع، من أجل الاستفادة منها مثل توزيع القروض لإقامة مشاريع صغيرة والمنح والامتيازات التي تقدّم لطلبة الجامعة، بالإضافة إلى الاعتمادات الموجّهة للصّحة والتعليم والدّفاع...إلخ، ويقاس الأداء التوزيعي للسياسات العامة من خلال مقارنة كمية التوزيع للقيم مع المنافع التي حصلت عليها القطاعات البشرية في المجتمع[2].

ج- **السياسات العامة التنظيمية:** نظرا لتعقّد الحياة وتزايد المشاكل في المجال الصّحي، السكن، الشغل...إلخ، وتطوّر سبل الأعمال، وتزايد أنشطة الحكومة في المجتمع ازدادت الحاجة إلى مثل هذه السياسات والمتمثّلة في ممارسة النظام السياسي لعمليات الضبط والرّقابة ،لمختلف الأنشطة والسلوكيات للالتزام بدواعي المصلحة العامة وتطبيق القانون بما يضمن عمل المجتمع أو عدم عمله، وفرض العقوبات اللّازمة عند حصول أي تجاوزات.

د-**السياسة العامة الرّمزية:** وهي السياسات التي تهدف من وراءها النظم السياسية إلى تعبئة الجماهير ورفع حماستهم الوطنية ، من خلال حديث القادة السياسيين عن تاريخ الأمّة وعن القيم والإيديولوجيات المتمثّلة في المساواة والديمقراطية والوعد بإنجازات ومكافآت مستقبلية، وتهدف هذه الشعارات إلى تحسين نوايا المواطنين في قادتهم

[1] محمّد قاسم القريوتي، رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة، ب دن، 2006، ص33.

[2] هشام عبد الله، السياسة العامة المقارنة في وقتنا الحاضر، الدار الأهلية ،عمّان، 1997، ص192.

والإيمان ببرامجهم السياسية ممّا يجعلهم يدفعون الضرائب بطوعية وإطاعة القوانين ممّا يقلّل من معارضة النظام أي قبول شرعية الحكومة وسياساتها العامة[1].

المطلب الثالث: صنع وتنفيذ السياسة العامة

استخدمت لفظة صنع السياسة العامة للتأكيد على أنّها حصيلة عملية سياسية متعدّدة الخطوات والمراحل وأنّها نتاج لمساهمة أطراف متعدّدة من مستويات وتخصّصات وصلاحيات متباينة، انطلاقا من هذه الفكرة الجوهرية العاكسة لمحتوى عملية صنع السياسة العامة ،حاول مختلف المفكّرين إعطاء تعاريف مختلفة لكنّها عموما متوافقة من حيث الطبيعة وخصائص المفهوم وأهمّها:

تعريف "عامر الكبيسي: " تعد عملية إعداد السياسات العامة عملية ديناميكية معقّدة تتشارك فيها أطراف مجتمعية ورسمية، مستفيدة منها أو متأثّرة بها وتتم من خلالها صياغة البرامج والأنشطة والأفعال والأعمال التي تنوي الحكومة القيام بها لحل مشكلة أو الاستجابة لمطلب أو لإحداث تغيير أو تطوير لما هو قائم أو لتحقيق مصلحة عامة"[2].

كما عرّفت عملية صنع السياسات العامة في الورقة البيضاء البريطانية على أنّها العملية التي تترجم عبرها الحكومات رؤيتها إلى برامج وأفعال وتقديم العوائد وإحداث التغيير المرغوب فيه[3].

ومن خلال ما تقدّم يمكننا تعريف عملية صنع السياسات العامة بأنّها نتاج تفاعل ديناميكي يتم في سياق تشاركي بين جهات رسمية وأخرى غير رسمية تعمل وفق إجراءات محدّدة من قبل النظام السياسي.

1- الجهات الصانعة للسياسة العامة:

إنّ الجهات التي تتولّى عملية صنع السياسة العامة متعدّدة ومختلفة عن بعضها البعض ويمكن تصنيفها إلى صنفين:صنّاع السياسة العامة الرّسميون وصنّاع السياسة العامة الغير رسميين.

أ- صنّاع السياسة العامة الرّسميون: وهم الأفراد الذين يمارسون دورهم في رسم السياسة العامة من خلال ما يتمتّعون به من سلطات دستورية مباشرة للتصرّف والفعل واتخاذ القرار ويكون صنّاع السياسة العامة الرسميون من الفئات النوعية التالية.

[1] هشام عبد الله، المرجع السابق، ص199.

[2] عامر خضير الكبيسي،المرجع السابق، ص78.

[3] محمّد قاسم القريوتي، المرجع السابق ، ص 38.

– **السلطة التشريعية:** يدلّ تعبير السلطة التشريعية على الوظيفة المتمثّلة في مناقشة القوانين والتّصويت عليها، كما يدلّ على الجهاز الذي يعهد إليه الدستور اختصاص سن القوانين، أي وجود مجموعة أعضاء تتخذ في الدولة الدستورية شكل الهيئة الممثلة للإرادة الشعبية بأسمائها المختلفة (برلمان، جمعية وطنية، مجلس نواب، كونغرس، مجلس شعب، دوما...إلخ) إذن يتركّز دور السلطة التشريعية في وضع التشريعات أو القوانين التي تعمل في إطارها الأجهزة الحكومية كما تتولّى الإشراف على النشاط الحكومي ومراقبة أدائه .وبالتالي فالسلطة التشريعية تقوم بالدّور الأساسي والمركزي لتشريع القوانين وصنع السياسات في النظام السياسي، ولا يمكن إضفاء هذه الصّفة عليهم لمجرّد أنّهم مخوّلون دستوريا وإنّما يستلزم الأمر ممارستهم الفعلية لذلك[1].

– **السلطة التنفيذية:** هي هيئة عليا تتّخذ القرارات ذات الطابع السلطوي وهي مكوّنة من المسؤولين السياسيين، وفي مقدّمتها مجلس الوزراء والوزراء المختصّين ،باعتبارهم المسؤولين دستوريا عن صنع السياسة العامة والإشراف عليها. وكذلك الوزارات والمؤسسات واللّجان التي يشكّلها رئيس الحكومة أو الوزراء لدراسة المشكلة وتقديم المقترحات بشأنها، ويدخل في هذه المجموعة مراكز الأبحاث و الخبراءوالإستشاريون الذين تستعين بهم السلطة التنفيذية في دراسة المشكلة والتوصية بشأنها[2].

وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار السلطة التنفيذية مركز الدائرة في كل عمليات صنع السياسة العامة من إعداد وتنفيذ وتقويم، ومسؤوليتها في ذلك تفوق أي دور آخر نظرا لما تتمتّع به الحكومة من تفرّد في بعض الأحيان ومن مشاركة أحيان أخرى في سلطة التشريع سوءافي النظام الرئاسي أو البرلماني ،بالإضافة إلى الإمكانيات والقدرات التي تتمتّع بها مقارنة بغيرها من المؤسسات، بحكم إشرافها على الوزارات والمؤسسات المهنية والفنّية وما تملكه من معلومات دقيقة لا تتوفّر لغيرها. وتقوم الحكومة بإعداد السياسات العامة انطلاقا من وجود مشاكل معينة تتبلور أساسا في شكل ضغوط قيّمية أو موضوعية كما تقوم باستكشاف البدائل الممكنة و من ثمة اختيار البديل الأفضل و بعدها يتم تشكيل السياسة العامة في شكل مخرجات للأجهزة الإدارية من أجل تنفيذها.

– **السلطة القضائية:** إنّ مكانة القضاء في الدّول تمثّل المعيار الأساسي لمدى احترام تلك الدّولة لسيادة القانون وتتجسّد هذه المكانة بتأكيد مبدأ استقلال القضاء، إذ لا يجوز للسلطة التشريعية أو التنفيذية التدخّل في سير الجهاز القضائي، وتلعب السلطة القضائية دورا مهمّا في صنع السياسة العامة من خلال محاكمها ودورها في تفسير السياسة العامة من خلال مراجعة النصوص أو تعديلها سواءا تعلّق الأمر بمضمون السياسة العامة أو تطبيقها، فالمراجعة

[1] سالمة ليمام وسمير بارة،المرجع السابق، ص127.

[2] تامر عامل محمّد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمّان، 2004، ص167.

القضائية عادة هي من سلطات المحاكم التي تقرّر من خلالها مدى دستورية وشرعية النّصوص وعدم تعارضها مع القوانين النّافذة[1].

– **الأجهزة الإدارية:** هي تلك المنظمات الإدارية والمؤسسات العامة والإدارات الحكومية البيروقراطية، التي تظم أعدادا من الموظّفين الحكوميين الذين يمتلكون مهارات وخبرات مرتبطة بتأدية مهام الخدمات المدنية والمصلحة العامة في المجتمع . وعلى الرّغم من أنّ الأجهزة الإدارية ترتبط بتنفيذ السياسة العامة لكن لها أيضا دور في إعداد السياسة العامة حيث أنّ معظم التشريعات الجديدة لا يمكن تطبيقها إلا من خلال قيام المسؤولين الإداريين بوضع لوائح تفصيلية لتشريعات السياسة العامة ومدّها بمجموعة التفسيرات المطلوبة، التي تضمن لها أفضل تنفيذ ممكن ومحقّقا للأهداف الأساسية[2].

ب– صنّاع السياسة العامة غير الرّسميين: يمارسون دورهم في رسم السياسات العامة من خلال الضّغط على صنّاع القرار الرسميون، ويتراوح دورها ما بين القوة والضّعف أو الحضور أو الغياب وفقا لطبيعة النّظام السياسي المنتهج ودرجة نضج المؤسسات السياسية الموجودة وبرامج التنمية السياسية للدول ونجد من بين هؤلاء الصنّاع غير الرّسميين الأحزاب السياسية، جماعات المصالح والمواطنين والذين يمثّلون الرّأي العام.

2– تنفيذ السياسات العامة:تعدّدت تعريفات الباحثين لعملية تنفيذ السياسات العامة فنجد من بينها:

– تلك العملية التفاعلية بين الأهداف والعوائد المرغوب تحقيقها بعد إقرار السياسات العامة، أو تلك الأنشطة والأفعال التي تبذل من أجل ترجمتها على أرض الواقع[3].

– هي تلك المجموعة من الأفعال أو الأعمال التي تتمثّل بالجهود العامة والخاصة للأفراد والجماعات والموجّهة نحو تحقيق وإنجاز الأهداف المرسومة مسبقا في قرارات السياسة العامة[4].

ووفقا لما سبق يمكننا وضع التعريف الإجرائي التاليلعملية تنفيذ السياسات العامة على أنّها: مجموعة الأعمال والنّشاطات والإجراءات التنفيذية التي تهدف إلى ترجمة قرارات السياسة العامة على أرض الواقع وذلك بواسطة الموارد المادية والمالية والبشرية والتكنولوجية وغيرها من أجل تحقيق أهداف السياسة العامة.

[1] جيمس أندرسون،المرجع السابق، ص61.
[2] سالمة ليمام وسمير بارة، المرجع السابق، ص129.
[3] عامر خضير الكبيسي، المرجع السابق، ص137.
[4] سالمة ليمام ، سمير بارة، المرجع السابق، ص153.

وبشكل مبسّط فإنّ السياسات العامة للدّولة لن تؤثّر على المجتمع طالما هي مجرّد حبر على ورق بل يتوجّب ترجمتها إلى الواقع. وهذه المهمّة من اختصاصات المؤسسات الحكومية التي تملك صلاحيات خوّلها لها القانون لتطبيق القرارات التي تتّخذها مؤسسات الدولة، وعليه فإنّ تنفيذ السياسة العامة هو العملية الأكثر واقعية لأنّها تتعامل مع قضايا وأوامر ملموسة، ومع إمكانيات وموارد قائمة وموجودة على أرض الواقع. وهي المهمّة الأساسية التي تتولّاها المنظّمات والأجهزة الإدارية التي يجب عليها تحويل السياسة العامة من حالتها الإعلانية كقرار إلى حالتها الميدانية كعمل تنفيذي، وذلك عن طريق تسخير كافة الإمكانيات الضرورية لذلك.

3- الجهات المعنية بعملية تنفيذ السياسة العامة:

أ- الأجهزة الإدارية: تعتبر الأجهزة الإدارية المكلّف الأوّل بعملية تنفيذ السياسة العامة، حيث يمكنها العمل بمرونة وبصورة واسعة ، ونظرا لكونها تعمل في ضوء قوانين وقواعد عامة تجعلها تتحرّك في حيّز واسع لتقرّر ما تريد فعله، وهذا ما يجعلها تقوم بأداء مهامها وإصدار السياسات العامة التنفيذية والقرارات المطلوبة في التنفيذ ونجد أنّ المشرّعين يتركون تفاصيل التنفيذ للأجهزة الإدارية لأنّها الأدرى والأعلم وهي من تملك الخبرة الكافية للقيام بذلك[1].

ب- السلطة التشريعية: بوصفها من صنّاع السياسة العامة فإنّهم كأعضاء في السلطة التشريعية، يؤثّرون على التنفيذ الإداري ويضغطون على الإدارة العامة بطرق عديدة، حيث أنّه كلّما كانت اللّوائح والقوانين المصادق عليها من قبل السلطة التشريعية تفصيلية، كلّما تقلّصت الصلاحيات التي تتمتّع بها الإدارة، لكن السلطة التشريعية تعتبر مؤثّرة في عملية التنفيذ عن طريق الرّقابة والتحديد القانوني، فهي لا تمارس عملية التنفيذ ولكنّها تقيّدها.

ج- السلطة القضائية: إنّ كثيرا من أجهزة القضاء والمحاكم تقوم بالعمل التنفيذي من خلال وحدات ودوائر إدارية تتمتّع بسلطة إجراء التحقيقات وتطبيق اللّوائح القانونية، سواء كانت تلك الوحدات على شكل هيئات مستقلّة أو كانت جزءا من الإدارات العامة العادية، كما أنّ الإجراءات القضائية الموجّهة بالأساس للكشف عن التلاعبات والانحرافات والتجاوزات الحاصلة في حقل الإدارة العامة وفي أجهزتها المعنية، يعتبر تأثيرا مباشرا على الأداء الإداري،[2] وكذلك يبرز دور المحاكم والأجهزة القضائية في تفسير الأحكام والنّصوص والضّوابط ومراجعتها للأحكام والقرارات الإدارية التي ترفع إليها من قبل الجهات المعنية كما أنّ دورها قد يكون مسهّلا أو مبطلا ومعوقا لبعض السياسات من خلال قراراتها القضائية[3].

[1] جيمس أندرسون،المرجع السابق، ص124.

[2] فهمي خليفة الفهداوي، المرجع السابق، ص275.

[3] جيمس أندرسون، المرجع السابق ، ص127.

د- وسائل الإعلام: تمثّل هي الأخرى قوى لها بالغ الأهميّة في عملية تنفيذ السياسة العامة، حيث يمكن لوسائل الإعلام بأنواعها أن تقوم بدور إمّا إيجابي وإمّا سلبي، فالدّور الإيجابي يبعث على الاطمئنان للمنفّذين اتجاه أساليبهم التنفيذية، وذلك بتضخيم المعلومات والتقارير كإنجازات الحكومة وبرامجها الإدارية، كما تستطيع الصحافة أيضا أن تلعب دور الجاسوس في معرفة الصعوبات التي تواجه البرامج الإدارية بالشّكل الذي يعطي فرصة للحكومة لإجراء تعديلات وإخفاء الصعوبات. كما قد تلعب وسائل الإعلام دورا سلبيا ،فقد تسعى إلى تعقيد عملية التنفيذ وتؤثّر على الأداء، خاصة وسائل الإعلام الخاصة التي تفتح مجالا كبيرا للمعارضة التي تستغل ذلك في انتقاد السلطة وإنجازاتها، إذ يمكن للأخبار مثلا أن تشوّه صورة الحكومة وسمعتها وأن تؤثّر في قوة وسلطة الإداريين والفاعلين الحكوميين كما يمكن أن تضع بعض المسؤولين خاصة التنفيذيين في موقف حرج مقارنة بغيرهم[1].

هـ- الوسطاء: يعرّف الوسطاء على أنّهم مجموعة من الأشخاص أو الجماعات الذين تناط بهم مسؤولية معينة، من قبل المسؤولين التنفيذيين لغرض تنفيذ السياسة العامة وقد يتكوّنون من بعض الموظّفين في الدولة أو الموظفين المحليين، بوصفهم ممثّلين رسميين في التنفيذ، يخدمون ضمن هذه الصفة الرسمية في التنفيذ بطريقتهم الخاصة، كما يمكن أن يكون هناك وسطاء من القطاع الخاص، وهذا يشير إلى الطريق الذي يمكن أن تكون فيه أساليب الوسيط ذات منفعة لعملية التنفيذ من خلال سرعة تفويض السلطة من قبل الحكومة والإدارة العليا، وينبغي تنسيق عمل الوسطاء من خلال إقامة سلسلة اتصال واضحة خالية من التشويش لتسهيل العمل.

4- أساليب تنفيذ السياسة العامة: اختلفت أساليب تنفيذ السياسة العامة وتنوّعت ونجد من بين هذه الأساليب ما يلي:

- **أسلوب الانصياع والإذعان:** باعتبار أنّ السياسة العامة شرعية ملزمة وصادر عن سلطة عامة ، فهذا يترتب عنه الإذعان أي الإلزام والخضوع لقرارات السلطة العليا ولسياستها من قبل المواطنين بشكل عام والمخاطبين بها بشكل خاص، ودرجة هذا الإذعان تتوقّف على مدى درجة نضج وتنشئة المواطنين على احترام وطاعة السلطة والقوانين ومدى كفاءة العقاب وتطبيقه على المخالفين للقوانين والسياسات وفهم المواطنين وتعوّدهم على تطبيق السياسات.

ومن جهة أخرى هناك أسباب قد تؤدّي إلى عدم الإلزام والإذعان وترجع إلى غياب المعيار القيمي في السياسات، أي عدم تطابقها مع قيم وعادات المواطنين وأعرافهم وغياب المساءلة والمحاسبة للمخالفين لها ،ممّا يؤدّي إلى تولّد الشّعور بالرفض وتزايد الاحتيال والتّلاعب بها بالإضافة إلى عدم فهم السياسات وجهلها، بسبب تضاءل

[1] سالمة ليمام، سمير بارة ،المرجع السابق، ص158.

جهود الجهات الوصيّة بالإعلام بها وشرحها وتوضيح منافعها وخطورة عدم إلتزامها أو وجود فجوات قانونية تسبّب غموضا في السياسات والقوانين ما يجعل المواطنين لا يعيرونها أهميّة ولا يلتزمونها[1].

- **أسلوب التهديد والعقاب والثّواب:** وهو أحد الأساليب التي قد تلجأ الأجهزة التنفيذية إلى اتباعها فتضع نظاما للعقوبات في حق المخالفين لقوانين السياسات العامة وتندرج هاته العقوبات من تنبيه وإنذار إلى توقيع الغرامات المالية والسّجن، لكن تبقى سياسة الترغيب والتحفيز أحسن من تطبيق نظام العقوبات، لأنّ هذا الأخير قد يأخذ من الوقت والجهد اللّازمين لعملية تنفيذ السياسات، ممّا قد يؤخّر أو يشغل المنفّذون عن التنفيذ الفعّال والسّريع.
- **أسلوب الفحص والرّقابة والتّفتيش:** إنّ عملية تنفيذ بعض السياسات العامة، قد تتطلّب خلق وتكوين بعض الوحدات أو اللّجان الرقابية التي تسهر على متابعة قوانين السياسات العامة، ونجد ضمن العديد من الوزارات وجود هياكل دائمة للرّقابة والتفتيش مهمّتها الأساسية التأكّد من السّير الحسن للقوانين والقواعد والتعليمات والإلتزام بها من طرف الموظّفين والمواطنين المستفيدين منها، مثال الجزائر.
- **أسلوب التنفيذ الإستراتيجي للسياسات العامة:** شهد حقل الإدارة العامة والسياسات العامة بروز مجموعة من المصطلحات الجديدة من بينها مصطلح الاستراتيجيات، والذي عملت المنظمات والأجهزة الإدارية على تطبيقه خاصة مع التعقيد والتّشابك الذي تعرفه البيئة المحيطة بها، وفي ظل التنافسية الشديدة التي تمتاز بها هذه البيئة ،صار من الضروري وضع استراتيجيات مستقبلية بالإضافة إلى التنفيذ الاستراتيجي لسياساتها الحالية[2]، من خلال خطّة استراتيجية تضع متّخذي ومنفّذي قرارات السياسة العامة في مواقع فاعلة إزّاء مستقبل منظّماتهم في تعاملهم مع بيئتها من جهة، و إما أن تكون دراسة ومناقشة هذه القرارات وتنفيذها بالتّشارك مع المستفيدين منها، و مدى تطابق السياسية والقيم الاجتماعية من جهة أخرى.

نجد أنّ هناك بعض المفكّرين الذين أكّدوا هذا الرّأي، وأقروا أنّ نموذج التخطيط الاستراتيجي يوفّق بين النموذج التراكمي الواقعي والنموذج العقلاني الرّشيد، إذ يتيح النموذج العقلاني الدراسة التحليلية الدقيقة للموارد على المدى البعيد و للبيئة أيضا بما تتيحه من فرص وما تفرضه من تهديدات، في ظل التنافسية مع منظّمات أخرى، أمّا النّموذج التراكمي فيوفّر الدراسة الواقعية للبيئة من معطيات ومتغيّرات سياسية وقيم وتقاليد اجتماعية، و دراسة إمكانيات المنظمة وقدراتها[3].

[1] فهمي خليفة الفهداوي،المرجع السابق،ص-ص277-281.
[2] جيمس أندرسون، المرجع السابق، ص292.
[3] فهمي خليفة الفهداوي، المرجع السابق، ص286.

5- كفاءة عملية تنفيذ السياسات العامة:

باعتبار أنّ العملية التنفيذية هي ترجمة واقعية للسياسات العامة فهذا يتطلّب قدرا من الكفاءة والإحترافية والخبرة والوضوح فلتحقّق هذه السياسات أهدافها وبالأخص رضا المواطنين وجب تحقيق المتطلّبات التالية:

- **الوضوح في السياسات العامة:** إذ يجب أن تكون السياسات واضحة في الصّياغة لا غموض فيها حتى يتم فهمها من طرف المنفّذين وبالتالي يتسنّى لهم تنفيذيها بشكل جيّد، مع تخصيص كافة الموارد والوسائل والأساليب اللّازمة لذلك.
- **التوافق في الإطار الفكري:** أي أن يكون الإطار الفكري والقيمي للسياسات العامة منسجما ومطابقا لتوجهات وقيم المنفّذين والمستفيدين، وألا يكون هناك تعارض في المبادئ والقيم بين صانع ومنفّد السياسة.
- **وحدة التنفيذ:** أي أن تتولّى جهة تنفيذية واحدة عملية التّنفيذ وأن يتم توضيح ذلك من طرف صنّاع السياسة مع توضيح الكيفية والصّلاحيات وأن لا تكون هناك ثنائية في تولّي نفس المهام من طرف جهتين مختلفتين وهذا لا يعني في كل الحالات المطلقة أ تتولّى جهة حكومية بنفسها تنفيذ سياسة ما بمفردها، فقد تسعى الجهة الحكومية المعنية بالتّنفيذ تفويض الصلاحيات للجهات التابعة لها ،كلّ حسب تخصّصه[1].
- **الشمولية:** أي التأكّد من أنّ كل السياسات تعامل بالأهميّة نفسها وأنّ الحكومة تبذل جهودا متشابهة لتنفيذ كل السياسات العامة على اختلاف قطاعاتها، ولا تعني الشمولية بالضّرورة تشابه التعليمات بقدر ما تعني أن يكون هناك تشابه في إجراءات تفسير السياسة وكتابة التعليمات واللّوائح وإصدارها[2].
- **الكفاءة المهنية للمنفّذين:** فعلى المنفّذين أن يكونوا ذوي اختصاص ويملكون من الخبرة والمهارة ما يمكّنهم من التّخطيط الجيّد لتنفيذ السياسات والاستغلال الأمثل للموارد المالية والمادّية والبشرية بعيدا عن الإسراف والتّبذير.
- **الإنسجام والتّكامل في التّنفيذ:** أي أنّ تنفيذ أيّة سياسة جديدة يجب ألا يؤثّر سلبا على تنفيذ السياسات العامة التي سبقتها أو يقلّل من احتمالات نجاح تنفيذها من أجل تحقيق التّكامل والإنسجام بين السياسات.
- **توافر المعلومات وتكاملها:** إنّ المعلومات هي أساس صنع السياسات العامة فكما يحتاج إليها محلّل السياسات والمسؤول عن إعدادها، فإنّ عملية تنفيذ أي سياسة تكون بحاجة إلى معلومات دقيقة حول السياسة في حدّ ذاتها وحول بيئة تنفيذها لأنّ هذه الأخيرة بطبيعتها معقّدة ومتغيّرة، قد تظهر متغيّرات أو معطيات جديدة تؤثّر في عملية تنفيذها أو أثناء عملية التّنفيذ ذاتها، لذلك وجب توافر المعلومات ضمن أيّة مرحلة من مراحل التنفيذ.

[1] سالمة ليمام ، سمير بارة، المرجع السابق،ص162..

[2] عبد الفتاح ياغي،مبادئ الإدارة العامة، مطابع الفرزدق التجارية ، السعودية، 1993، ص149.

- **توافر مستلزمات التنفيذ:** من الوقت الكافي والإطار القانوني والقنوات الاتصالية والتغذية العكسية التي تكشف عن المشكلات التي تواجه التنفيذ في حينها قبل أن تتحوّل إلى أزمات يصعب التحكّم فيها.

المبحث الثاني: مفهوم السياسة العامة المحليّة

بعد التطرق لمفهوم السياسة العامة الوطنية وفواعلها نتناول على وجه الخصوص السياسة العامة المحلّية، إذ تخضع السلطة الإدارية للدولة في تضمينها إلى نوع من التكافئ بين المركزية واللّامركزية الإدارية التي يتم من خلالها توزّع الوظائف الإدارية على الدولة بين السلطة المركزية والهيئات المحلية التي تباشر نشاطاتها تحت رعاية ورقابة السلطة المركزية، والتي تبرز عنها سياسة عامة محلية

المطلب الأول :مفهومالسياسة العامة المحليّة و خصائصها :

يعرّفها بعض المفكّرين على أنّها: "ذلك الممر الحلزوني المؤطّروواللّامؤطّر أحيانا الذي يجد المارون منه أنفسهم مجبرين على المرور منه صناعا للقرار منفّذين له ومستفيدين منه" هذا ما يؤكّد على ضرورة تمييع السياسة العامة المحليّة بما يناجي مقوّمات الفرد والمجتمع المحلّي ويتماشى والتنظيم والحكومة[1].

كما يعرّفها البعض على أنّها عملية صنع قرار على المستوى القومي وفي أبسط معانيه، هي عملية اختيار بديل من بين عدّة بدائل مرتبطة بعمق زماني ومكاني وشمول آثاره كامل فئات المجتمع المحلي مع مراعاة الديناميكيات الداخلية والخارجية الحيطة للقرار[2].

يعرّفها البريطاني كرام مودي "ModieGrame" أنّها نابعة من مجلس منتخب تتمحور فيه الوحدة المحلية ويكون عرضة للمسؤولية السياسية أمام الناخبين سكان الوحدة الحلية ويعدّ مكمّلا لأجهزة الدولة.

يتوجّب علينا هنا الإشارة إلى مفهوم لا طالما التصق بعنوان السياسة العامة المحلية وهو الإدارة المحليّة والتي يشير إليها العطار أنّها: توزيع وظيفة الإدارة بين الحكومة المركزية وهيئات منتخبة أو محلية تباشر اختصاصاتها تحت إشراف الحكومة ورقابتها، ومن أهم مقوّمات هذا التعريف أنّه ارتكز على عنصر الانتخاب والرّقابة وإشراف الحكومة المركزية[3].

[1] أحمد طيلب، "دور المعلومات في رسم السياسة العامة في الجزائردراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والإجتماعي" ،(مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في التنظيم السياسي والإداري ، 2006، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر)، الجزائر، ص18.

[2] السيد عليوة، دراسات في السياسات العامة وصنع القرار، د د ن، مصر، 2000، ص159.

[3] فؤاد العطار، مبادئ في القانون الإداري، دد ن، مصر، 1955، ص176.

ومما سبق ينبثق لنا الفرق بين سياسة العامة المحلية والإدارة المحلية كون هذه الأخيرة جزء من النظام العام للدولة ،منحتها الحكومة المركزية شخصية معنوية للاستجابة لمطالب المجتمع المحلي الممثل من طرف هيئة منتخبة تحت رعاية وإشراف السلطة المركزية وتعتبر تلبية للحاجيات المحلية و مخرجات النظام المحلي وبالتالي سياسة عامة محلية.

1- أسس السياسة العامة المحلية

- الإقرار بوجود مصالح محليّة مستقلة عن المصالح الوطنية العامة و التي يقتضي الاعتراف لها بالشخصية المعنوية المحليّة.
- إشراف الهيئات المنتخبة على المصالح المحلية إذ يعدّ انتخاب أعضاء المجالس المحليّة أحد المقوّمات الأساسية في تكريس الاستقلالية وإرساء الديمقراطية وذلك عبر اختيار الأشخاص الذين يرتبطون ارتباطا مباشرا بالمصالح المحليّة.
- تمارس الهيئات المحلية المسؤولة عن السياسة العامة المحلية اختصاصاتها تحت إشراف الإدارة المركزية وضمن إطار رقابة فعّالة تحرص على حماية الوحدة القانونية والسياسية للدولة.[1]

2- خصائص السياسة العامة المحلية:

أ- الشرعية: تتميّز السياسة العامة المحلية بالشّرعية إذ يشترط إقرار مرسوم ولائي بعد رسم سياسة عامة محلية معيّنة.

ب- قد تكون السياسة العامة المحليّة إيجابية أو سلبية في صياغتها فقد تأمر بتصرّف معيّن أو قد تنهي عن تصرّفات غير مرغوبة.

ج - السياسة العامة المحليّة ترمي إلى تحقيق المصلحة العامة فهي شاملة وتقتضي استفادة أكبر عدد من المجتمع المحلي من ورائها.

د- التوازن: تسعى السياسة العامة المحلية لتحقيق التوازن بين مختلف الفئات وجماعات المصالح من أحزاب ونقابات وجماعات ضغط كلٌّ ضمن متغيّرات داخلية وخارجية.

هـ- القصدية: السياسة العامة المحليّة تتمحور حول أهداف مقصودة وأسلوب معيّن من الإجراءات التي ينفّدها أشخاص رسميون.

و- الاستمرارية: تتمتّع السياسة العامة المحليّة بالاستمرارية والتكيّف مع المتغيّرات الظرفية التي قد تطرأ على المجتمع المحلّي[1].

[1] عبد الله طلبة، الإدارة المحلّية، مطبعة جامعة دمشق، سوريا، 1984، ص593.

المطلب الثاني :فواعل السياسة العامة المحليّة

أ- فواعل السياسة العامة المحليّة المباشرة

1- الوالي:

نظرا لمدى أهميّة الدّور الذي يقوم به الوالي ومركزه الدّقيق، فقد خصّص رئيس الجمهورية بتعين الولّاة بموجب مرسوم رئاسي تكون صلاحيته على المستوى الإقليمي الولائيكممثّلا للدّولة وللولاية أيضا.

أ- **تمثيل الولاية:** باختلاف مع تمثيل البلدية فإنّ الوالي هو المكلّف بتمثيل الولاية وليس رئيس المجلس الشعبي الولائي، وتقع على عاتقه مهمّة التمثيل في جميع ميادين الحياة الإدارية والمدنية، طبقا للتشريع الساري المفعول. كما يمثّل الولاية قضائيّا. إضافة لكونه مخول لممارسة السلطة الرئاسية على موظّفي الولاية[2].

ب- الوالي كممثّل للدّولة: يكرّس الوالي المعني الفعلي للّامركزية الإدارية نظرا للصّلاحيات والسّلطات المسندة إليه باعتباره ممثّلا للدّولة إقليميا، وهذا من خلال:

- **التمثيل:** إذ يكلّف بالتنسيق والتنشيط والرّقابة على نشاطات المصالح الخارجية للوزارات عبر المديريات داخل الولاية[3].
- **التنفيذ:** من خلال تنفيذ السياسة العامة للدّولة عبر تنفيذ القوانين الصّادرة عن السّلطة التشريعية في مختلف المجالات وكذا التنظيمات واللّوائح الصّادرة عن الهيئات المركزية سواء تمثّلت في مراسيم رئاسية أو تنفيذية أو قرارات وزارية، كما تتجسّد سلطته في اتخاذ قرارات وسياسات محليّة تسمّى قرارات ولائية تدرج في مدوّنة القرارات الإدارية الخاصّة بالولاية.
- **الضبط:** كما هو الحال بالنسبة لرئيس المجلس الشعبي البلدي، فإنّ الوالي يتمتّع بعدّة صلاحيات ضبطية إدارية وقضائية.

---

[1] عامر الكبسي، المرجع السابق، ص16.

[2] Lakhdar Abid, Les collectivités locales en Algérie APW-APC, office des publications universitaire, Algérie, 1985, P28-29.

[3] محمّد الصغير بعلي، قانون الإدارة المحليّة الجزائرية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004 ، ص122.

2- المجلس الشعبي الولائي:

تعدّ الولاية وحدة إدارية من وحدات الدولة وفي نفس الوقت وحدة قانونية تتميّز بالشخصية المعنوية والذمّة المالية المستقلّة وبالتالي تلعب دورا محوريّا في مختلف الجوانب منها صنع وتنفيذ السياسة العامة المحليّة ويسهر على رأسها المجلس الشعبي الولائيووالي الولاية.

المجلس الشعبي الولائي"APW" هو هيئة مداولة على مستوى الولاية ويعدّ النظام الأفضل للإدارة الجماعية التي بموجبها يمارس سكّان إقليم الولاية حقّهم في التشارك في تسيير شؤونه ومصالحه، ويتولّى المجلس الشعبي الولائي الاختصاصات التالية:[1]

- **الفلاحة والرّي:** إذ يسعى لإصدار قرارات وسياسات عامة محليّة في ميدان توسيع وترقية الفلاحة، والوقاية من الكوارث الطبيعية والتشجير وحماية البيئة والغابات والثروات المائية والحيوانية.
- **الهياكل الأساسية الإقتصادية:** وذلك من خلال نشاطات تهيئة طرقات الولاية وصيانتها وفك العزلة الرّيفية.
- **التجهيزات التربوية والتكوينية:** حيث تتولّى الولاية مهمّة إنجاز وصيانة المؤسسات التعليمية.
- **الأنشطة الإجتماعية والثقافية:** حيث يقوم المجلس بعدّة نشاطات في هذا المجال كالتشغيل، إنجاز هياكل الصحّة العمومية ومساعدة الفئات الإجتماعية المحتاجة إلى الرّعاية وكذا إنشاء المؤسسات الثقافية والرياضية وتعزيز وتنمية التراث الثقافي والسياحي بالولاية.
- **السكن:** إذ يساهم المجلس ويشجّع إنشاء مؤسسات البناء والتعاونيات العقارية[2].

- **مساهمات المجلس الشعبي الولائي في صنع السياسة العامة المحليّة:**

بتحليل الصلاحيات السابقة يمكننا استخلاص دور المجلس الشعبي الولائي في صياغة السياسة العامة المحليّة وتنفيذها من خلال ما يلي:

- يمكن للمجلس أن يتداول في أيّة قضية تهم الولاية وتتّصل بإحدى المجالات السابقة باقتراح من ثلث المجلس أو الرئيس أو الوالي.

[1] LakhdarAbid, **op.cit** ,P20-21.

[2] محمّد الصغير بعلي، المرجع السابق، ص122.

- يمثّل المجلس الشعبي الولائي هيئة اتصال بين الإدارة المركزية والإدارة المحليّة إذ يقدّم المجلس الشعبي الولائي الآراء التي تقتضيها القوانين والتنظيمات كما يمكنه تقديم اقتراحات أو ملاحظات خاصة بشؤون الولاية.
- يتمثّل تدخّل الولاية بالطابع المكمّل لوظيفة البلدية ذلك أنّ العديد من أحكام قانون الولاية تنص على تدخّل المجلس الشعبي الولائي يكون في حالة تجاوز لنشاط الإطار الإقليمي للبلديات أو لقدراتها، كما تتدخّل تنسيقا وتشاورا مع البلديات أو دعما لها.

- **لجان المجلس الشعبي الولائي**:يشكّل المجلس من بين أعضائه 4 لجان دائمة هي:

1– اللّجنة الإدارية والمالية.

2– لجنة الشؤون الإقتصادية.

3– لجنة الشؤون الثقافية والإجتماعية.

4– لجنة الفلاحة والتنمية الرّيفية.

ويتم اجتماع هذه اللّجانباستدعاء من رئيس المجلس الشعبي الولائي أو مكتبه أو الوالي، وذلك بهدف:

- تنفيذ الإجراءات اللّازمة في مجال تجهيز وتنشيط الاقتصاد[1].
- التطرّق لعوامل التنمية الفلاحية بالولاية.
- النّظر في القضايا الخاصة بالتنمية الصناعية.
- تشجيع السياسة داخل الولاية.
- خلق مرافق النّقل والبناء والإسكان والإشراف عليها.
- إنشاء المرافق الثقافية والإجتماعية.
- المصادقة على ميزانية الولاية الأساسية والإضافية[2].

- **رئيس المجلس الشعبي الولائي**: ينتخب المجلس الشعبي الولائي رئيسه من بين أعضائه وذلك من خلال الاقتراع السرّي والأغلبية المطلقة، وقد تجرى دوره ثانية في حالة عدم توفّر الأغلبية المطلقة، إذ يكتفي خلالها بالأغلبية النسبيّة وفي حالة تساوي الأصوات فيرجع المنصب للمترشّح الأكبر سنّا، ويتولّى رئيس المجلس الشعبي الولائي اختيار مساعده من المنتخبين ويقدّمهم للمجلس للموافقة.ويتميّز رئيس المجلس الشعبي الولائي بمجموعة من الصّلاحيات نذكر منها:

- يستكلف رئيس المجلس بإرسال الاستدعاءات للأعضاء مصحوبة بجدول الأعمال وإخطار الوالي بذلك.

[1] محمّد العربي سعودي، المؤسسات المحليّة في الجزائر الولاية–البلدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص257.

[2] عمر صدوق، دروس الهيئات المحليّة المقارنة، دار العلوم للنشر و توزيع ، الجزائر ، 2009، ص114-115.

- إدارة وتسيير مناقشات المجلس.
- يختار مكتب المجلس الشعبي الولائي ويقدّمه لهذا الأخير لإنتخابه.
- يقوم بإخطار أعضاء المجلس بالوضعية المالية العامة للولاية.
- يمثّل رئيس المجلس الشعبي الولائي المجلس في كافة التظاهرات والمراسيم التشريعية الرسميّة.

كما نذكر من بين فواعل السياسة العامة المحليّة رغم محدودية تأثيرها:

3- الدّائرة:

تمثّل الدائرة تقسيم إداري تحتويه الولاية فهي لا تتمتّع بالشّخصية المعنوية أو الإستقلال المالي بإعتبارها تقسيما إداريّا يجمع عدد معيّن من البلديات وقد منحها المرسوم التنفيذي رقم 94-215 المؤرّخ في 23-07-1994 الدّعم القانوني اللّازم إذ أضحى يتّخذ من رئيس دائرة أحد الأجهزة التابعة لسلطة الوالي وبالتالي فوجود الدائرة القانوني يتجلّى ويتجسّد من خلال مهام رئيس الدائرة، إذ يعتبر هذا الأخير من عناصر الإدارة العامة للولاية فهو يتمتّع بالتّفويض في الصّلاحيات برعاية سلطة الوالي، وتعتبر من الوظائف السياسية في الدولة، إذ يتعيّن رئيس الدائرة بمرسوم رئاسي باقتراح من الوزير الأوّل، وتتلخّص مهام رئيس الدائرة فيما يلي:

- **كممثّل للبلدية:**

- تحضير وتنسيق جداول ومخطّطات البلدية للتنمية وتقييم تنفيذها[1].
- تنفيذ المبادرات الفردية والجماعية للبلديات التي يضمنها.
- إبرام مداولات المجالس الشعبية البلدية.
- إشراف وتنشيط البلديات الملحقة بالدائرة.

- **صلاحيات رئيس الدائرة كممثّل للدّولة:**

- دعم الوالي في تنفيذ القوانين والتنظيمات.
- إخطار الوالي بالحالة العامة السّائدة في الدائرة في كل المجالات الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية.
- يُستشار رئيس الدائرة عند تعيين مسؤولي هيكل الدّولة والمصالح كونهم أعضاء المجلس التقني.
- التطلّع ورقابة الطّلبات المقدّمة إليه ويسلِّم عند اللّزوم الوثائق والرّخص التي ينص عليها القانون.

ويساعد رئيس الدائرة في مهامه الأمين العام والمجلس التقني.

[1] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، المرسوم التنفيذي رقم 94-215 المؤرّخ في 23 جويلية 1994، يتضمن القانون العضوي الذي يحدّد أجهزة الإدارة العامة في الولاية وهياكلها ،الجريدة الرسمية ، العدد 48، الصادرةبتاريخ 27 جويلية 1994.

أ– الأمين العام: يعيّن بموجب مرسوم رئاسي وتشمل مهامه ما يلي:

- إعانة رئيس الدائرة في تنفيذ مختلف التنظيمات والتعليمات.
- الإستفادة من التفويض في التوقيع على بعض الوثائق كبطاقات التعريف.
- تمثيل رئيس الدائرة في الإجتماعات التي يغيب فيها والإشراف على اجتماعات رؤساء البلديات والقيام بزيارات تفتيشية.
- تلقّي المراسلات ومراقبة البريد وتفريقه على المصالح المعنية.

ب– المجلس التقني: يتركّب من مختلف مسؤولي مصالح الدّولة على مستوى الدائرة وينعقد هذا المجلس كل أسبوع برئاسة رئيس الدائرة وترسل نسخة عن محضر الجلس إلى الوالي.

وتضم الدائرة مجموعة من المكاتب كمكتب التنظيم والشؤون العامة بفروعه (فرع بطاقة التعريف، نفرع رخصة السياقة، فرع جواز السّفر)

- مكتب الشّؤون الإدارية والمالية: الذي يهتم بمراقبة شرعية المداولات والمصادقة عليها بالإضافة لمراقبة قرارات البلدية الفردية والتنظيمية.
- مكتب الشؤون الاقتصادية والتّخطيط: الذي يقوم بمتابعة المشاريع ومخطّطات البلديات والصّفقات العمومية.
- مكتب الشؤون الإجتماعية: الذي يهتم ويتولّى باستقبال المواطنين وطرح انشغالاتهم[1].

بالإضافة إلى مكاتب أخرى كمكتب الأرشيف والوسائل العامة ومكتب الانتخابات....

4– المجلس الشعبي البلدي: هو هيئة منتخبة بالاقتراع العام والمباشر والسرّي من طرف جميع الناخبين بالبلدية[*] ويتألّف من 09 إلى 39 حسب عدد السكان بالبلدية وذلك لمدّة 05 سنوات، وتوزّع المقاعد بعد عملية الاقتراع بالتّناسب حسب عدد الأصوات التي تحصّلت عليها كل قائمة، وتتخذ القرارات ضمن هذه الهيئة بالأغلبية مع ترجيح صوت الرّئيس عند تساوي الأصوات.

- **رئيس المجلس الشعبي البلدي:** ينتخب من طرف أعضاء المجلس الشعبي البلدي ويتمتّع بازدواجية الاختصاص حيث يمثّل الدولة تارة والبلدية تارة أخرى.

[1] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ،المرسوم التنفيذي رقم 94-21 ، المرجع السابق.

[*] تعريف البلدية هي مجموعة ترابية وإدارية لا مركزية إقليمية محلّية و اقتصادية و اجتماعية ، تتمتّع بالشخصية الاعتبارية وذات الذمّة المالية والاستقلال المالي، ويسهر على إدارتها وحاجياتها المجلس الشعبي البلدي ورئيس المجلس الشعبي البلدي، لها اسم ومقر رئيسي ، وجعل منها التشريع الجزائري الإطار المؤسساتي لمشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية.

أ- من جانب تمثيل البلدية:

يحرس رئيس المجلس الشعبي الجزائري على إعداد كل التظاهرات الرّسمية والاحتفالات وكل أعمال الحياة المدنية والإدارية ويترأس المجلس الشعبي البلدي ويسهر على النشاطات والأعمال باسم البلدية ويشرف كذلك على تنفيذ مداولات المجلس، وتحت رقابة المجلس بجميع النشاطات المتعلّقة بالمحافظة على الأموال والحقوق وثروة البلدية وإدارتها كما يقوم بتنفيذ ميزانية البلدية وإدارة مداخيلها واتخاذ المبادرات لتطوير إرادات البلدية.

ب- من جانب تمثيل الدّولة:

تبرز ملامح المركزية في مظاهر تمثيل رئيس المجلس الشعبي البلديكصفة الضابط للحالة المدنية وكذا صفة ضابط الشرطة القضائية ويقوم بتفويض إمضائه للمندوبين البلديين و الموظّفين لإجراءات وثائق الحالة المدنية كالوفيات والزواج والميلاد[1].

- **السياسة العامة المحليّة النابعة من قرارات رئيس المجلس الشعبي البلدي:**

لرئيس المجلس الشعبي البلدي صلاحية إصدار قرارات قد تشمل اتخاذ تدابير محليّة المتعلقة بالقضايا الموضوعة بموجب قوانين وتنظيمات تحت إشراف وسلطة الرئيس ويسهر على إعلان القوانين والتنظيمات الخاصة بالأمن والوقاية والعمل على احترامها من طرف المواطنين، ترسل هذه القرارات حسب الإجراءات الرسميّة إلى الوالي خلال 48 ساعة، ثمّ تضاف إلى مدوّنة العقود الإدارية للبلدية ولا يتم تنفيذ القرارات المتضمنة سياسات عامة إلّا بعد شهر من تاريخ إرسالها، إلا أنّه في بعض الحالات الاستثنائية والاستعجالية قد تنفّذ هذه السياسات مباشرة بعد إذن الوالي.[2]

ب-الفواعل غير المباشرة في تنفيذ السياسة العامة المحليّة:

1- الأحزاب السياسية:

تعتبر الأحزاب السياسية إحدى القنوات قنوات المشاركة السياسية التي تساهم من خلالها في تنفيذ السياسة العامة المحليّة إذ تسعى إلى التعبير عن انشغالات المواطنين ومطالبهم والضّغط على صانعو السياسة العامة المحليّة لتحقيقها، وتقوم الأحزاب أيضا بنقل قرارات وسياسات المجالس المحليّة إلى المواطن والاجتهاد أوّلا في تعبئتها، إذ تقوم الأحزاب السياسية عند دورات ومداولات المجلس لصنع سياسة عامة محليّة ما بالاجتماع مع نوّابها قبل التّصويت

[1] محمّد الصغير بعلي،المرجع السابق، ص 41.
[2] المرجع السابق، ص88-89

لتوجيههم بموقف الحزب من المشروع وبالتّالي التّصويت وفقا لتلك التعليمات ولهذا أثر كبير في تنفيذ أو عرقلة السياسة العامة المحليّة.

2- الجمعيات والنّقابات:

يتم استشارة بعض الجمعيات أو النّقابات من طرف المؤسّسات الرسميّة وذلك من خلال الاستماعالشفهي خلال الاستقبال أو الاجتماعات المبرمة لهذا الهدف أو ملاحظات كتابية قد تأخذ بعين الاعتبار لصياغة السياسة العامة المحليّة أو النّص القانوني أو التنظيمي أو الإصلاحي، وغالبا ما تتمحور الاستشارة في شخص الرئيس أوقيادة الجمعية دون ضمان في الأخير بالأخذ برأيه. ومن المألوف هو الاعتماد على الجمعيات بعد اتخاذ القرار وصياغة السياسة وذلك كوسيلة تبليغ واتصال بالمواطنين للتجهيز بالقرارات والسياسات الشعبية المحليّة، وضعف هذا التأثير في صنع وتنفيذ السياسة العامة المحليّة جعل الجمعيات تلجأ إلى هيكل التكتّلات والشبكات قصد نيل أكبر قدر من التأثير والضّغط وذلك في العديد من الميادين كالبيئة والمرأة وذوي الاحتياجات الخاصّة[1].

3- الإعلام:

يساهم الإعلام باعتباره أحد أهم فواعل السياسة العامة المحليّة في فعاليتها أو إخفائها، وذلك حسب توجّهاتها السياسية وميولاتها السرّية أو العلنية، إذ تتحمّل مسؤولية الدّور المحوري في تبيان الأحداث السياسية وإعراب معانيها وتوقع انعكاساتها وعلى إثره التأثير والتلاعب المدروس بالعملية السياسية لخدمة مصالح عامة أو نخبة معيّنة وبالتالي تسهيل تنفيذ سياسة عامة ما أو إخفاقها، حيث تقوم وسائل الإعلام السمعية أو البصرية بعملية التسويق السياسي وهي مراوغة تعمل على عرض الأفكار والمواقف على الجمهور المتلقّي لتّسليم بها بما يتماشى مع السياسة العامة المحليّة والسياسي الذي ينظمون حوله[2].

4- القطاع الخاص:

انتعش ارتباط منظّمات القطاع الخاص بالحكومة استنادا إلى تطوّر اقتصاد السّوق إذ يزدهر القطاع الخاص بالحكومة في ظل الحرّية الإقتصادية ممّا يترتّب عليه اتساع تأثيره في عملية اتخاذ القرار السياسي وتنفيذه، وهذا عبر عدّة آليات منها:

[1] عبد الناصر جابي، تقييم وطني لمشاركة المواطنين والمجتمع المدني في إصلاح القطاع العام في الجزائر: الإدارة الرّشيدة لخدمة التنمية في الدّول العربية، www.oecd.org/document/.html، تاريخ الإطلاع 2018/03/10

[2] محمّد أبو سمرة، الإعلام السياسي، دار الرّاية، الأردن، 2011، ص20.

- الإستثمار وخلق الثّروة ومناصب عمل جديدة، إذ تعتبر البطالة وهجرة الأدمغة عنصران مركزيّا في إعاقة تنفيذ السياسة وتشكيل عقبة في وجه التنمية.
- التمويل، إذ يشارك القطاع الخاص في السياسة المحلّية التنمويّة عبر تمويل المشاريع والخدمات الأساسية كالتعليم والصحّة والإسكان.
- المشاركة في المؤتمرات: تعدّ مشاركة مؤسسات القطاع الخاص في المؤتمرات وإمضاء معاهدات من الضّروريات لأنّها تساهم في تبادل وجهات النّظر ورسم وتنفيذ سياسة عامة محليّة تنموية فعّالة.
- تكوين جماعات الضّغط المحليّة: من خلال الدفاع على مصالح أفرادها وعن الاتجاهات والمبادئ التي تجمعهم وتعمل على توجيه صنع وتنفيذ السياسة العامة المحليّة بما يخدم أهدافها التي تنطوي أساسا على تحقيق المكاسب.[1]

المطلب الثالث:أهدافالسياسة العامة المحليّة

تتمحور أهدافو أدوارو فواعل السياسة العامة المحليّة في ما يلي:

أ- أهداف سياسية:

- الديمقراطية والمشاركة: إذ تعتبر من مقوّمات القاعدة التشاركية في اتخاذ القرارات وإدارة الشؤون المحلية.
- دعم الوحدة الوطنية من خلال تحقيق التكامل القومي.
- تقوية البناء الاقتصادي والإجتماعي والسياسي للدّولة وذلك باعتماد اللّامركزية وتوزيع الاختصاصات ممّا يثبّت الوحدات المحليّة ويتصدّى لأزمات البناء التنظيمي المركزي.

ب- أهداف إدارية:

- تحقيق الكفاءة الإدارية خاصّة الإقتصادية، إذ تعدّ أكثر قدرة للاستجابة للطّلبات المتباينة المحليّة مقارنة للنظام المركزي
- الحد من البيروقراطية الملتصقة بالإدارة الحكومية، إذ تنتقل صلاحية تقديم الخدمات المحليّة إلى الهيئات والجهات المسؤولة والمدركة لحاجات السكّان المحليّين والاستجابة لها..[2]
- تحقيق الميزة التنافسية بين الوحدات الإدارية المحليّة وتشجيع الإبداع والإبتكار على المستوى المحلّي.

ج- الأهداف الإجتماعية:

- ربط الإدارة الحكومية بالقاعدة الشعبية بما يضمن استيعاب الاحتياجات المحليّة وتنميتها اقتصاديا واجتماعيا.

[1] إبراهيم درويش، النظام السياسي دراسة فلسفية تحليلية، دار النّهضة العربية، مصر، 1968، ص43.
[2] تامر عامل محمّد الخزرجي، المرجع السابق، ص170.

- ضمان وتعزيز حق المواطن في المشاركة في إدارة شؤونه المحليّة واحترام متطلّباته وذلك في إطار عام للتنمية.
- تنمية الإحساس بالإنتماء القومي وفك العزلة على بعض المناطق وإدماجها ضمن السياسة التنموية المحليّة.
- تقديم الثقافة للمواطنين المحليين عن طريق المكتبات العامة، و الخدمات الترفيهية كالإذاعة و مسرح و والتلفزيون، معتطوير السياحة الداخلية عامة و المحلية خاصة وتحسين وضعية الحدائق العامة والمتنزهات.

د- الأهداف التنموية :

- مساهمة الإدارات المحلية في إعداد الخطط التنموية والاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية المحلية وتوجهها نحو المشروعات الخدماتية و الإنتاجية من أجل استحداث فرص عمل .
- تشجيع رؤوس الأموال المحلية وتوجيهها نحو المشروعات الاقتصادية التنموية المحلية
- الارتقاء بالجوانب الاقتصادية لمواطنين المحليين بزيادة الدخل الحقيقي للأفراد، وتوسيع أفاق تطور التنمية الاقتصادية والاجتماعية مثل: إقامة المعارض ،إنشاء الأسواق و وتنمية الصناعات الصغيرة و التقليدية المحلية وتربية الماشية والأغنام وإصلاح الأراضي.

الشكل رقم 01: رسم يوضّح السياسة العامة المحليّة كنظام.

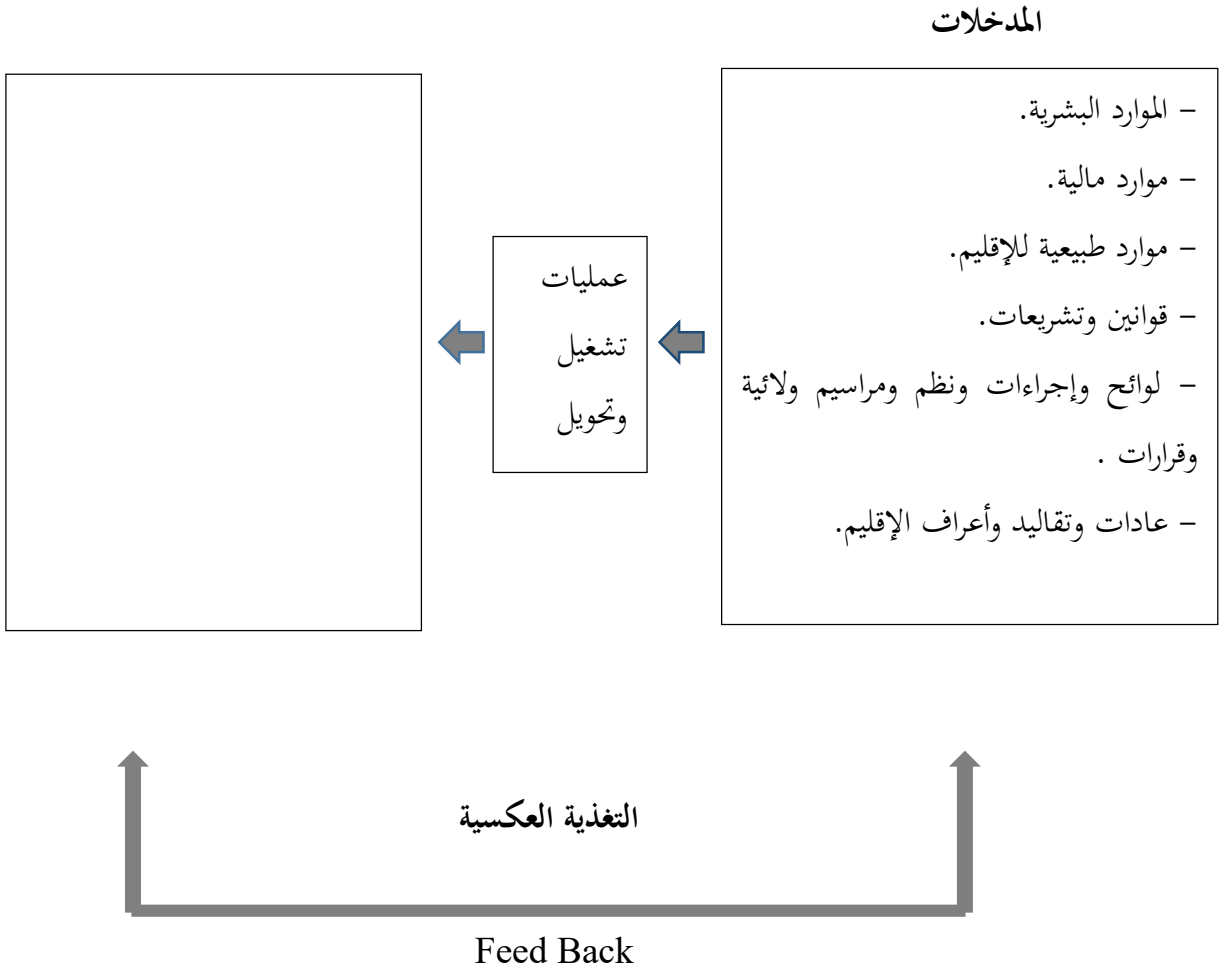

المصدر: بتصرف الطلبة

من خلال التحاليل السابقة والشكل رقم (01) يمكننا اعتبار فواعل السياسة العامة المحليّة كالإدارة المحليّة، جهاز أساسي في الدّولة ،حيث يدعمالتطلعات التي تهدف إليها الإدارة المركزية.و بهذا يمثل حلقة وصل بين السّلطة العليا والشّعب ممّا يؤكّد في كونها مرفق محلّي ذو منفعة عامة وموجّهة لمصلحة المواطن المحلّي. لكنه يبقى مرفقا مرتبطا بشكل قوي بالمركز فأي زعزعة تمس مراكز السلطة من أزمات سياسية و اقتصادية إلا و كانت لها عواقب مباشرة على السياسة المحلية.

المبحث الثالث: معوّقات تنفيذ السياسة العامة المحليّة في الجزائر

المطلب الأول :المعوّقات السياسية والإدارية

- تدنيّ الثقافة السياسية ممّا يؤدّي إلى انعدام الوعي السياسي والمشاركة السياسية لأفراد المجتمع المحلّي ما يدفع المسؤولين للإنحياز لآرائهم والإنفراد بقراراتهم في بيئة يقلّ فيها النقاش والرّأي الآخر.
- سيطرة صلة القرابة والعلاقات القبلية والشخصية على مراحل التنافس على السلطة.
- سيادة ظاهرة الفساد بشتّى أنواعه رغم توفّر قاعدة قانونية صارمة ضدّه.
- غياب الإطار الحمائي اللّازم للعناصر الفاضحة للفساد وضعف الهياكل الرئيسية التي من شأنها محاربة هذا الأخير.
- فشل آليات التخطيط والتسيير في بناء سياسات فعّالة وناجعة محليّا لكسب الولاء والمشروعية.
- ضعف آليات المحاسبة السياسية وجعل الجهاز القضائي المسؤول الوحيد ضدّ ظاهرة افساد وذلك بالرّغم من تمحور دوره حول العلاج وليس الوقاية وبطئ استجابته الإجرائية ضدّ المخالفات.
- غموض السياسات العامة للدائرة المحلية وغياب المخطّط الهيكلي العام.
- هيمنة الطّابع البيروقراطي على العملية السياسية.
- طردية علاقة الوعي السياسي بمستوى الدّخل.
- غلبة الطابع المركزي في العملية السياسية وهشاشة قنوات الإتصال والمشاركة السياسية.
- تجاهل المتغيّرات البيئية السياسية، الثقافية، الاجتماعية والإقتصاديةوالإعتماد الدّائم على الحلول المسبقة دون تجديد وإبتكار[1].
- ديمومة عنصر المناسباتيّة في برنامج عمل الأحزاب السياسية واعتماد بعضها على خدمةالأغراض الشخصيّة عند الوصول للمناصب السياسية ، ما يؤدّي إلى عدم جودة المجالس المنتخبة.
- إفراز مظاهر الفساد والإنحرافات القيادية والإدارية بسبب ثغرات النّظام الإنتخابي للأجهزة المحليّة.
- فقدان معايير اختيار وتقييم القادة المحليّين ممّا يؤدّي إلى الفشل في التعرّف على مقومات نجاح البعض وإخفاق البعض الآخر لتجنّبها، إذ لا طالما ارتكز تقرير وزير الدّاخلية والجماعات المحليّة حول إنجازات المجالس الشعبية على:
  - التقييم المادّي والكمّي لأنشطة الإدارة المحليّة.

[1] آسيا بلخير، إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي بين النّظرية والتطبيق، (مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدّولية، فرع رسم سياسات عامة، 2009، كليّة العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر) ، الجزائر ، ص192.

- الرّقم الذي تمّ استهلاكه من الموازنة العامّة.
- عدد الإجتماعات والجلسات التي يعقدها كل مجلس محلّي.

ومن الملاحظ أنّ هذه المؤشّرات الثلاث غير كافية وبعيدة عن تكوين تقييم فعّال خاصّة باعتبارها غير مربوطة بمدخلات نظامها ممّا يحول دون تنفيذ سياسة عامّة محليّة مميّزة وبنّائة.

- ضعف التّأطير والكفاءة التقنية المطلوبة على مستوى الجماعات المحليّة خاصة البلديات ممّا يعرقل إجراءات الرّقابة على المشاريع.
- استحالة الحصول على المعلومات الصّحيحة حول الخدمات أو صعوبتها وعدم احترام إجراءات أنظمة الشكاوي.
- تذبذب التنسيق بين الوزارات والهيئات في نفس المستوى الإداري أوبين وحدات الإدارة العامّة المركزية والمحليّة.
- عشوائيّة توزيع الإختصاصات الإدارية والفنيّة وتدخّل اعتبارات الوساطة والقرابة فيها بعيدا عن المؤهّلات العلمية والعمليّة.
- ازدواجية الأوامر الإدارية وبطئ الإجراءات والهروب من المسؤولية مع سيادة البيروقراطية بشكل كبير في الإدارات المحليّة[1].
- عدم تعادل الأقاليم فيما بينها وذلك لاختلاف القدرات على مستوى المنظّمات المحليّة أو لاعتبارات سياسية.
- غموض معايير ومؤشّرات قياس الأداء وتطبيقتقنيات الإدارة الحديثة.
- تمحور برنامج عمل المجالس المحليّة التنموية غالبا على عمليات روتينيّة سنوية، كتهيئة قنوات الصّرف، والطّرقات وهي سياسات وبرامج قصيرة المدى والآثار بغياب التقنيات والخطط الاستراتيجية لتفادي إعادتها كل سنة.
- سوء اختيار الوقت الملائم لبدء تنفيذ السياسة المحليّة.

المطلب الثاني :المعوّقات الاجتماعيةو الثقافية

- يعتبر التّزايد السكاني السّريع من أبرز أسباب انخفاض نصيب الفرد من النّاتج القومي والثروات الطبيعية، كما يؤدّي إلى انتقال النشاط الاقتصادي إلى إنتاج السلع الإستهلاكية دون السلع الإنتاجية ممّا يعيق البرامج التنمويّة.
- ضعف المستوى الثقافي في بعض المناطق الذي يؤدي إلى تأخر المجتمع المحلي و رفضه سبل الإحتكاك بالعولمة والتكنولوجية المعلوماتية الحديثة.

[1] عبد المجيد جبّار، الهيئات المحليّة في الجزائر،مجلّة الفكر البرلماني، العدد 26،2010 ، الجزائر، ص17.

- وجود علاقة طردية بين جودة الخدمات المقدّمة للسكّان وتزايد عدد السكان وذلك من خلال تدخّل عامل محدودية دخل الجماعات المحليّة التي تعاني منه معظم ولايات الوطن ممّا يؤثّر على إمكانياتها في الميادين الخدمية وبالتالي على التنمية الإجتماعية[1].
- ثبات بعض الموروثات الاجتماعية البالية التي تقف دون تحقيق أي تطور محلي، وتعارض أوجه الحداثة ومواكبة متطلبات العصر، وتتمسكبالماضي وتخلفه كرفض إنشاء متاحف في بعض المناطق و ديار العجزة و الطفولة المسعفة.

- تستحوذ الزيادة السكانية على كل فائض في الإنتاج وتستنزف كل عائد للجهد البشري المبذول، كما تؤدّي إلى تضخّم المشكلات المجتمعية والإقتصادية التي يعاني منها المجتمع ممّا يستوجب إنفاق نسبة من موارد الدّولة والتصدّي لها رغم أنّه كان من الممكن توجيهها للإستثمارالإقتصادي لتفعيل التنمية.

- العادات المترسخة في بعض مواقف واتجاهات الأفراد التي قد تحول دون تنفيد السياسة المحلية كرفض بعض الموظفين استخدام التقنيات و التكنولوجيات الحديثة .
- تلحق أي زيادة سكانية نقصا في متوسّط الدّخل الفردي على افتراض ثبات الدّخل وعلى إثره يمثّل التزايد السكاني غير المتكافئ في معدّل النمو الإنتاجي من بين العقبات التي تعترض السياسة العامة المحليّة التي ترمي لتحقيق التوازن بين حاجات السكان والموارد الإقتصادية.
- افتقاد العدالة في توزيع الثروة والدّخل وارتكاز ثمار التنمية في نخبة قليلة من المجتمع يؤدّي إلى ضعف إيمان الجماهير بجدوى التنمية، إذا لم تنعكس آثارها عليهم.
- وجود خلل جغرافي في توزيع السكن والهياكل الإدارية والإقتصادية يبرز ما يعرف بالتّفاوت الرّيفي الحضري وتتحوّل المناطق الرّيفية إلى نائية معزولة تتأثر بها مشروعات التنمية الزّراعية بينما تتفاقم مشكلات المدينة ممّا يعيق بشكل جدّي جهود التنمية المحليّة في المجتمع.
- ثبات فكرة سعي الحكومة للتحصيل الضريبي بدلا من تحقيق التوازن والرّفاه لدى المواطنين داخل المجتمع المحلّي وبالتالي فقدان الثقة في مشاريع الجماعات المحليّة وعدم الإكتراث بتحقيقها ونجاحها[2].

[1] آسيا بلخير، المرجع السابق ، ص 194 .

[2] صالح زياني ، "إشكالية تفعيل المنظّمات غير الرسميّة في صناعة السياسة العامة في الجزائر"، مجلّة دفاتر السياسة والقانون، العدد 03، جوان 2010، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص14.

المطلب الثالث:المعوّقات الإقتصادية في تنفيذ السياسة العامّة المحليّة

- تأثر الإدارة المحلية بقلة الموارد المالية والبشرية وحتى التكنولوجية منها مما يعرقل أنشطتها.
- انعدام استراتيجيات شاملة توجه عمل المؤسسات الاقتصادية المحلية.
- ضعف التمويل الذي أضحى من أبرز المعوقات التي تعترض القطاع العام والخاص في ظل جو يتميز بالتضخم والأزمة المالية، إذ أصبحت البنوك تتهرب عن زبائنها لضعف سيولتها.
- غياب الشفافية في تسيير عملية منح القروض والمعلومات عن المزايا والإعفاءات حولها.
- اقتران الجماعات المحلية بالإدارة المركزية في ميدان الضريبة إذ يغيب تماما دور الجماعات المحلية في اقتراحات وتحديد نسب الاستفادة.
- ندرة الرأس المال تشكل عائق كبير في سبيل الابتكار واستيعاب أساليب إدارية واقتصادية فنية وحديثة.
- انعكاس آثار اقتصادية سلبية وعلاقة عكسية عن تفشي الآفات والجرائم بالمجتمع إذ يؤدي إلى فقدان عدد معتبر من المجني عليهم وهم في سن الإنتاج والقدرة على العمل فضلا على نفقات السجون.
- ارتفاع معدلات التضخم وانتشار المقاربة والسوق السوداء بالإضافة إلى فقدان في العديد من الأحيان السيطرة على الأسعار وظهور نمط استهلاكي مع ضعف القدرة التصديرية وسيادة القيم المادية في المجتمع مما يحول دون تحقيق السياسة الإنمائية المرجوة[1].

[1] خليل حسين، السياسات العامة في الدول العربية، دار المنهل البناني، لبنان، 2007، ص156-157

خلاصة الفصل

تم التركيز في هذا الفصل على الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة العامة بإبراز مختلف عملياتها من صنع وإعداد وتنفيذ ، وتوضيح مختلف المؤسسات التي خولت لها هذه العملية بصفة مباشرة أو غير مباشرة، ثم تغلغل تدريجيا ضمن السياسة العامة المحلية عموما، وفي الجزائر خاصة وكان يجدر بنا الإشارة إلى أهم فواعل السياسة العامة المحلية الجزائرية القريبة والبعيدة وذلك كون الإدارة المحلية تحتل مركزا هاما في نظام الحكم الداخلي، إذ تعتبر محور التنمية المحلية لقربها من المواطنين المحليين ومنبثقة من بيئتهم، فهي جهاز تكييفي لمختلف تطلعات المجتمع المحلي مع برنامج الدولة وسياستها العامة الوطنية، ونظرا لهذا التشابك واصطدام مختلف المصالح وتباين مداخل تنفيذ السياسة العامة، تجلت لنا مجموعة من المعوقات تتصدى لعملية تنفيذ السياسة المحلية وتقف أمام إدارتها في تحقيق الأهداف المنشودة، ولعل من أهم هذه التحديات هي العوامل الاقتصادية التي تقع ارتداداتها على عاتق الدولة ككل، ولاسيما الجماعات المحلية، ففي زمن التطور والتنمية المحلية المستدامة والحكم الراشد لاتزال الجزائر خاضعة لتقلبات الاقتصاد الريعي الذي يربطها باقتصاد هش وغير مضمونة آفاقه، وهذا ما انكشف مرارا ولم تغاير الأزمة النفطية الأخيرة بالقاعدة إذ كان لها تأثير ملحوظ على السياسة العامة الجزائرية ومنها المحلية.

الفصل الثاني : أسباب و آثار الأزمة الاقتصادية لعام 2014

- **المبحث الأول : تعريف الأزمة الاقتصادية**
- **المبحث الثاني :جذور وأسباب الأزمة الاقتصادية 2014**
- **المبحث الثالث: آثار انخفاض أسعار النفط على الجزائر**

– أسباب خارجة على قدرة الانسان و بالتالي لا يمكنه التحكم فيها ولا ايقافها ولا اضعافها ولاقدرة له على التنبؤ بحدوثها، وقد يتمكن من التنبؤ بحدوثها لكنلا بمكانها و لا بزمانها .

– أسباب ترجع الى الانسان مثل سوء الفهم، سوء التخطيط ، سوء الإدراك، سوء التقدير، سوء التخطيط، الإهمال،الإدارة غير الرشيدة،الأخطاء البشرية، ضعف المتابعة والمراقبة.

– ضعف الإمكانيات المادية و المالية والتكنولوجية.

– تعارض المصالح و الأهداف و الصراع على الموارد و السلطة.

– عدم فهم الأمور بشكل صحيح ،و العجلة في اتخاد القرارات الهامة او الحكم على احد الأمور بشكل خاطئ دون تخطيط او دراسة.

2– خصائص الأزمة

للأزمة مجموعة من الخصائص يتعين توفرها في الموقفالمتأزم الذييواجهه في الكيان الإداري وأهم هذه الخصائص تتمثل في :

– نقطة تحول جوهري في تطور الاحداث الجارية او قطع في جسد الصراع عند نقطة معينة تخالف ماسبقها من الوضع القائم .

– موقف يتطلب عملا عاجلا يستدعي التدخل الفوري لمنع تدهور الأمور .

– ضغوط نفسية او مادية او اجتماعية او إنسانية تتولد عن قوى ضاغطة على الكيان او متخد القرار.

– أن تقع فجأة ودون توقع او ان يكون قد تم توقعه قبل وقوعه بفترة قصيرة جدا بما لا يسمح مباشرة باتخاد القرار المناسب لمواجهة اثر حدوثه.

– أن تمثل هده الضغوطات الأزماتية تهديدا مباشرا وأساسيا لمصالح الكيان الإداري واستمراريته.

– تسبب في بداية حدوثها صدمة ودرجة عالية من التوتر ممايضعف إمكانات الفعل لمواجهتها.

– قد يصل الامر الى حد فقدان متخد القرار الرؤية امام حالة انعدام التوازن ونجاح تفاعل قوى الازمة على تجاوز خططه[1].

[1] فهد أحمد الشعلان،المرجع السابق،ص29.

الفصل الأول: السياسة العامة ، المفهوم ومعوقات التنفيذ

- **المبحث الأول : ماهية السياسة العامة**
- **المبحث الثاني : مفهوم السياسة العامة المحلية**
- **المبحث الثالث : معوقات تنفيد السياسة العامة المحلية**

الفصل الثالث : دراسة ميدانية حول تأثير الأزمة الاقتصادية ما بين سنة 2014 – 2017 على السياسة المحلية لبلدية الأمير عبد القادر بجيجل

- المبحث الأول : تعريف ببلدية الأمير عبد القادر
- المبحث الثاني : دراسة مقارنة حول ميزانية بلدية الأمير عبد القادر قبل وخلال الأزمة الاقتصادية
- المبحث الثالث : التداعيات الاجتماعية والإدارية للأزمة الإقتصادية على بلدية الأمير عبد القادر

الفصل الثاني : أسباب و آثار الأزمة الاقتصادية لعام 2014

- **المبحث الأول : تعريف الأزمة الاقتصادية**
- **المبحث الثاني :جذور وأسباب الأزمة الاقتصادية 2014**
- **المبحث الثالث: آثار انخفاض أسعار النفط على الجزائر**

بعد حلول عام 2015 واستمرار أسعار البترول في الإنهيار،برزت ضرورة تدارك الأوضاع الاقتصادية المتأزمة، وتبنت عبرها الجزائر مجموعة من الإجراءات من شأنها التخفيف من حدة الضائقة المالية وتفادي التوترات الاجتماعية، وذلك عبر عقلنة النفقات العامة وإغلاق حساب البرنامج الخماسي واستبداله ببرنامج الاستثمارات العمومية للفترة المتبقية 2017-2019، مع اتخاذ عدة قرارات تنطوي أساسا على ترشيد النفقات العامة للبلاد عبر التقيد بالنفقات الضرورية التي تتسم بطابع الأولوية القصوى. مما لا شك فيه أنه سيؤدي إلى عرقلة أهداف السياسة العامة التنموية التي كان يرمي لها البرنامج الخماسي، لا سيما المحلية منها إذا لم تفلح الجماعات المحلية الجزائرية من مظاهر الأزمة وإجراءات الحكومة للتصدي لها.و. عانت معظم الولايات و البلديات من نواتج التقشف مما نقلها من حالة فائض أو توازن في ميزانيتها إلى حالة عجز للبعض منها، وهذا يعود أساسا إلى تراجع العائدات النفطية التي لا تزال الشريان النابض للتنمية الاقتصادية في الجزائر عامة والمحلية خاصة، هذا في ظل هشاشة حصة مساهمة القطاع الصناعي وضعف الاستثمارات، ولم تفلح بلدية الأمير عبد القادر بجيجل من هذه الاضطرابات التي مست ميزانيتها ومشاريعها بشكل مباشر، وهذا ما سنحاول كشفه عبر هذا الفصل.

المبحث الأول: تعريف بلدية الأمير عبد القادر

سنتطرق خلال هذا المبحث إلى بلدية الأمير عبد القادر كهيكل إداري بشري وجغرافي لكن قبلها سوف نستهل دراستنا بنبذة تاريخية عن البلدية.

من حوالي قرن قبل الآن كانت الجزائر تعاني طغيان الاستعمار الفرنسي ولم تنج بلدية الأمير عبد القادر من ويلاته، إذ طرد المعمرون سكان المنطقة من الفلاحين إلى الجبال واستولوا هم على الأراضي الخصبة الزراعية والممتدة من البحر إلى جبال سيدي علي.

وجعلت الصدفة انحدار أغلب المعمرين المنطقة من مدينة ستراسبورغ الفرنسية التي شبهوها إلى مستعمرتهم إلى درجة إطلاق إسمStrasbourg عليها وهكذا أضحت ستراسبورغ الجزائرية بلدية تابعة للتقسيم الإداري الفرنسي منذ 1890 مما جعلها من أقدم البلديات في ولاية جيجل.

وبعد 5 جويلية 1962 تم إلحاق بلدية الأمير عبد القادر كفرع بلدي تابع لبلدية الطاهير المجاورة لها. وإثر تنامي الأصوات المنادية بتغيير إسم تلك البلدية المجاهدة ومسح مخلفات الاستعمار وقع الاختيار على مؤسس الدولة

الجزائرية الحديثة " الأمير عبد القادر" وبهذا عادت البلدية باسم بلدية الأمير عبد القادر من جديد واسترجعت سيادتها كبلدية بعد تقسيم 1984 الإداري الذي منحها الكيان السياسي والإداري المستقل عن بلدية الطاهير[1].

المطلب الأول: بلدية الأمير عبد القادر جغرافيا

تنظم بلدية الأمير عبد القادر إلى التقسيم الإداري لولاية جيجل أين تبعد عن مقرها ب 12 كلم وتشمل أطرافها البحر الأبيض المتوسط شمالا وبلدية تاكسنةووجانة جنوبا بالإضافة إلى بلدية قاوس وجيجل وبوخرتوم غربا وبلدية الطاهير شرقا.

تحوز بلدية الأمير عبد القادر على مساحة قدرها 57.37 كلم^2، تستوعب ضمنها سهول تمتد من الشمال إلى جنوب المنطقة، تغطي إثرها 90% من مساحة البلدية مما يجعلها ذات أهمية محورية زراعيا، كما تهيمن الجبال والأشجار على جنوب البلدية مع شريط ساحلي يمتد بطوله 5 كلم من بينها 3 كيلومترات موجهة للسياحة مما يجعل البلدية من المناطق الزراعية والسياحية في نفس الوقت.

وترجع إحصائيات 2008 عدد سكان البلدية إلى 38325 نسمة (1 تمثل 670 نسمة في كلم ^{2})وتحتل بهذا العدد المرتبة الرابعة على مستوى ولاية جيجل من حيث التعداد السكاني الذي يتوزع على 7 تجمعات رئيسية وهي الأمير عبد القادر، تاسوست، بوحمدون، بوخرتوم، تاميلة، القندولةوآزوان[2].

المطلب الثاني: بلدية الأمير عبد القادر إداريا

تحتوي بلدية الأمير عبد القادر على هيكل تنظيمي مضبوط كمؤسسة إذ نجد:

1– رئيس المجلس الشعبي البلدي :يترأس بلدية الأمير عبد القادر: السيد **بن عواطة سمير** من حزب الجبهة التحرير الوطني ، الدي انتخب للمرة الثانية سنة 2017 على رأس البلدية ،و ذلك بالأغلبية الساحقة في عدد المقاعد المتحصل عليها .و تجسد عهدته الثانية الثقة الوطيدة التي يمنحها سكان المنطقة لسياسته ،التي جعلها في خدمة المواطن و البلدية قبل أي شيء . و يشهد على هذا مسيرة عشرات سكان البلدية عام 2016 تضامنا مع رئيس بلديتهم السيد بن عواطة بعد سحب بعض أعضاء المجلس الثقة منه. حيث رفع مناصروه شعارات مؤيدة لرئيسهم

1 استجواب مع : سمير بن عواطة ، رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية الأمير عبد القادر ولاية جيجل ، بمقر البلدية ، بتاريخ 06ماي 2018

[2] بلدية الأمير عبد القادرAbdelkader(Jijel)Http://Fr.N.Wikipedia.Org/Wiki/Emirتاريخ الاطلاع: 2018/05/07.

الذي غير الكثير برأيهم لصالح البلدية ،و الذين اعتبروا مطالب المعارضين مجرد استراتيجيات مسبقة للحملة الانتخابية القادمة[1].

2– الأمانة العامة: من وظائفها:

- إعداد اجتماعات المجلس الشعبي البلدي.
- تبليغ محاضر ومداولات المجلس إلى السلطة الوصية.
- إقامة المصالح التقنية والإدارية وتنظيمها والتنسيق فيما بينها ومراقبتها.
- ممارسة السلطة على موظفي البلدية وكذا تسيير مختلف مصالح البلدية (البريد، العتاد، الهاتف).
- التكفل بالعلاقات الخارجية.
- ضبط برنامج تعميم الإعلام الآلي على مختلف مصالح البلدية.
- ضمان كتابة المجلس الشعبي البلدي.
- إعداد مخطط التنمية.

3– مصلحة الدراسات والمتابعة: وتتضمن مكتبين هما:

أ– مكتب الدراسات والمتابعة: الذي يتولى مهمة إعداد الدراسات التقنية المتعلقة بكل المشاريع وتقييمها.

ب–مكتب الصفقات العمومية: وله دور إبرام الصفقات والعقود وتنفيذها مع المؤسسات العمومية والمقاولين الخواص وإعداد الحالات المالية للمشاريع وكذا ضمان أمانة وحياد لجنة العروض ولجنة الصفقات العمومية[2].

4– مصلحة التنظيم والشؤون الاجتماعية: وتشمل:

أ– مكتب الحالة المدنية: الذي يهتم بإعداد سجلات الحالة المدنية بأنواعها وإحصاء المواليد والوفيات وتسجيل الأحكام المتعلقة بالحالة المدنية.

ب–مكتب الانتخاب والسكان: الذي يتولى مهام إعداد البطاقات الانتخابية وتحضير عملية الانتخاب وضبطها مع متابعة عملية تعداد السكان وحركة المواطنين.

ج–مكتب التنظيم: ويقوم بمتابعة جميع النشاطات التجارية والحرفية والصناعات التقليدية إضافة إلى

[1] ع. قليل ، "جيجل : مسيرة تضامنية مع رئيس بلدية الأمير عبد القادر"،جريدة النصر ، عدد15132، 20 فيفري 2016 ، قسنطينة، ص6.
[2] استجواب مع سمير بن عواطة ، المرجع السابق.

إحصائيات الخدمة الوطنية وكذا تسيير وإعداد عقود بيع السيارات والوثائق المتعلقة برخصة السياقة.

د–مكتب الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية: وله دور إحصاء الفئات المعوزة وتسيير ملفات الشبكة الاجتماعية في جميع مراحلها مع متابعة المجلس البلدي للرياضة وإنشاء لجنة الكوارث الطبيعية عند حدوثها.

هـ– مكتب النظافة والوقاية: ويتولى هذا المكتب أساسا: لمحاربة الأمراض المتنقلة عبر المياه ومحاربة الحشرات مع إجراء حملات توعية في ميادين النظافة والوقاية لتجنب حوادث مستقبلية.

5– مصلحة التعمير والبناء: تهتم بإعداد رخص البناء ومتابعة تنفيذ المشاريع المنجزة وإصلاح قنوات المياه مع تهيئة المساحات الخضراء وتنظيم حركات المرور عن طريق اللوحات.

6– مصلحة المستخدمين: ونجد ضمنها 3 مكاتب وهي:

أ– مكتب الميزانية: وتسند له المهام التالية:

- إعداد الميزانية الأولية والإضافية والحساب الجاري.
- جمع مختلف الموارد البشرية.
- تصنيف وتنظيم الوثائق المالية المتعلقة بالإعلانات وبمختلف أنواعها قصد تقدير الإيرادات والنفقات المتعلقة بكل ميزانية كل على حدة[1].
- العمل على تقييم الحساب الإداري ومقارنته مع حساب التسيير القابض البلدي في القواعد المحددة قانونا.
- إعداد الفاتورات وتسجيلها وتدوينها.
- إعداد حوالات الدفع ومتابعة عمليات التسديد.
- التأكد من الاعتمادات الممنوحة.

ب–مكتب الممتلكات: يتولى مهمة إحصاء ممتلكات البلدية بكل أنواعها من العقارات والمنقولات مع متابعة تحصيل حقوق الإيجار وإنشاء موارد جديدة للبلدية وتنظيم المزايدات.

ج– مكتب تسيير المستخدمين: ويقوم أساسا بضبط قائمة المستخدمين الإداريين والتقنيين وتوزيعهم على المصالح الموجودة في البلدية وفق الهيكل التنظيمي وضبط احتياجات مصالح البلدية من الموارد البشرية.

ونحاول تحديد هيكل بلدية الأمير عبد القادر بأكثر دقة من خلال الشكل التالي:

[1] استجواب مع سمير بن عواطة ، المرجع السابق.

بلدية الأمير عبد القادر

الشكل رقم 05 :الهيكل التنظيمي لمصالح بلدية الأمير عبد القادر

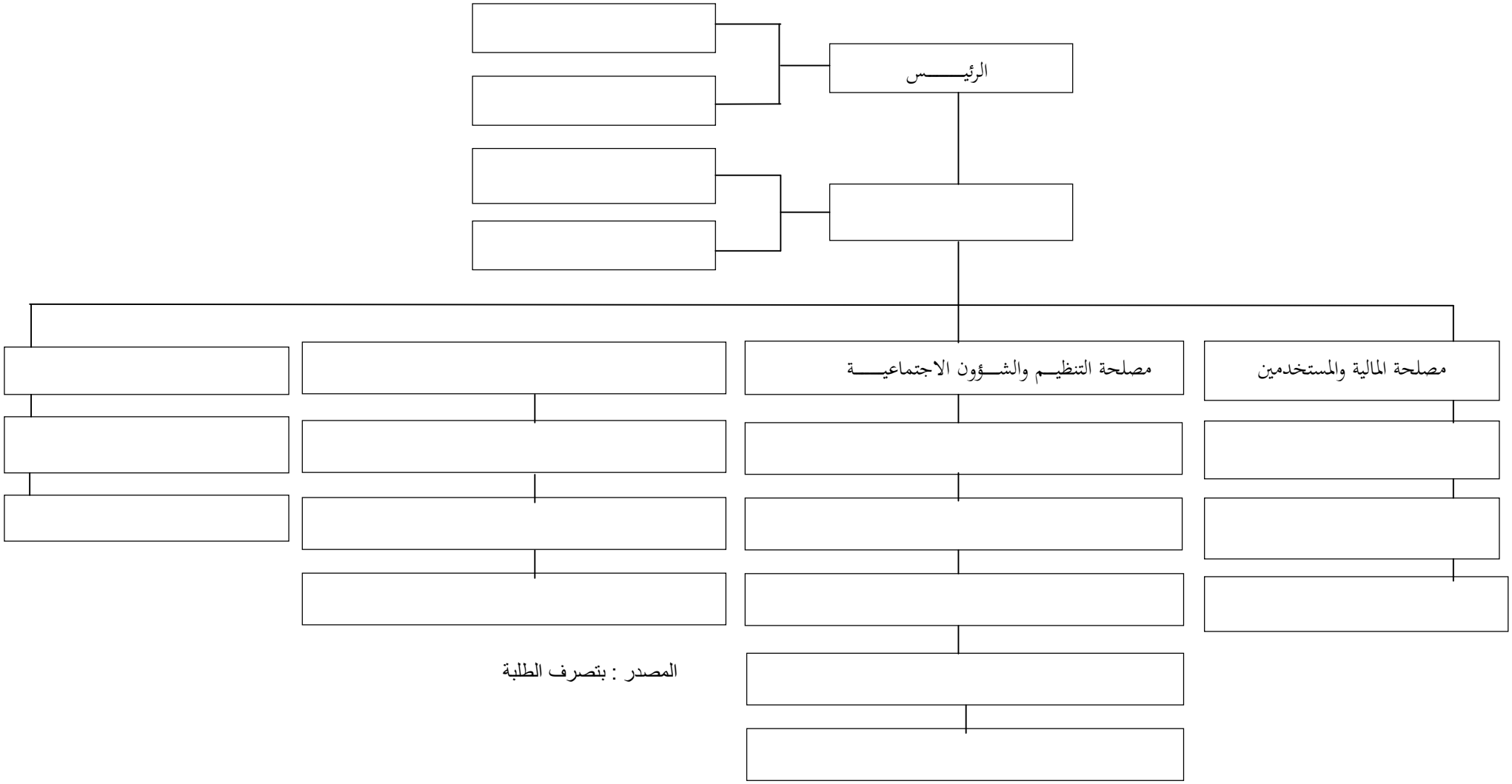

المصدر : بتصرف الطلبة

المبحث الثاني: دراسة مقارنة حول ميزانية بلدية الأمير عبد القادر قبل وخلال الأزمة الاقتصادية

نظرا لموقع البلدية الجوهري سعى مسؤولو البلدية منذ عهدين من الزمن إلى تسييرها نحو التنمية الشاملة والمتكاملة وقد قطعت البلدية شوطا كبيرا في إنجاز عدة مشاريع في مختلف القطاعات، منها مشاريع ضمن المخطط التنموي للبلدية أو ميزانيتها، إضافة إلى نشاطات أخرى: رياضية، ثقافية، أعياد وطنية ودينية وذلك بدعم من طاقمها التنفيذي والإداري الذي لا يزال يعمل بشغف لتصنيفها من البلديات النموذجية إلا أن هذا الواقع اصطدم بأزمة 2014 التي شكلت عائقا كبيرا في طريق البلدية وهذا ما سوف نلتمسه في المطالب التالية:

المطلب الأول: تأثير ميزانية البلدية بالأزمة الاقتصادية ما بين 2014 و 2017

ونستهل دراستنا بتقديم نبذة عن ميزانية ولاية جيجل التي عانت من أثار الأزمة وهذا ما يبرز لنا من خلال الجدول التالي الذي يعبر عن تطور ميزانيتها بين 2014- 2019[1].

الجدول رقم 03 : يمثل تطور ميزانية ولاية جيجل ما بين 2014 و 2017

السنة	2014	2015	2016	2017
ميزانية الولاية (دج)	1.700652421.16	1.370679030.90	1.359630316.11	2.237660814.30

الشكل رقم 06: منحى بياني يمثل تطورميزانية ولاية جيجل بين 2014-2017

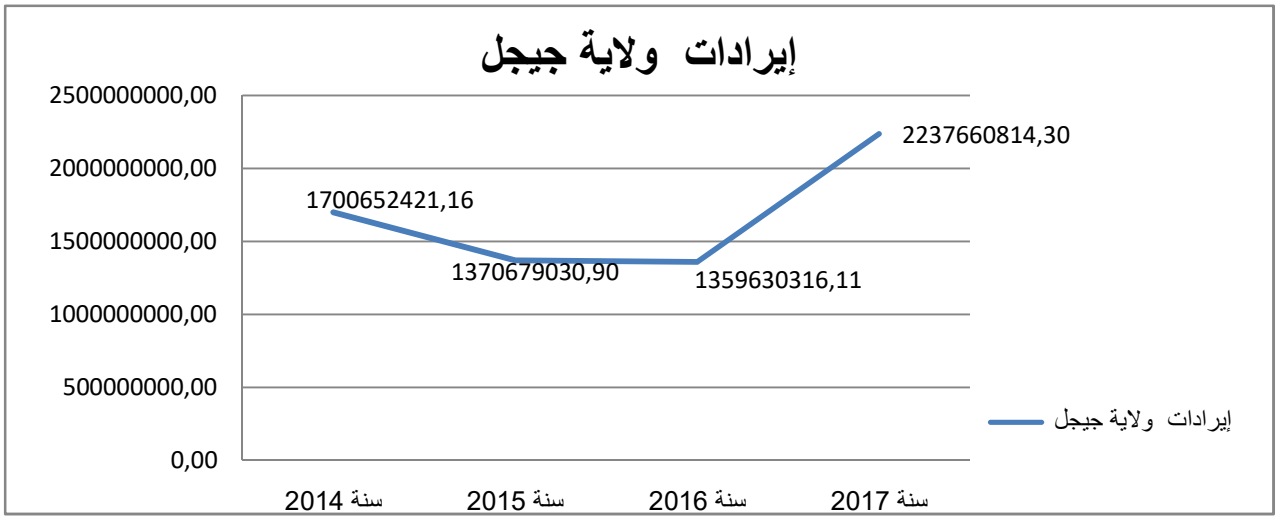

المصدر: بتصرف الطلبة

[1] استجواب مع مدير مصلحة الميزانية بولاية جيجل، السيد الصديق نواصرة، بمقر الولاية. يوم 2018/05/10 .

الجدير بالذكر عبر هذا المنحنى هو انعكاس تقلبات أسعار النفط بشكل فعلي في تطور الإيرادات الولائية، إذ سجلت سنة 2016 أضعف قيمة،حيث عانت من مظاهر عقلنة النفقات بشكل كبير أين تم إلغاء واثب أرضي بعدة مناطق بوسط المدينة ،كما تمت المواصلة في أشغال الطريق السيار جيجل –العلمة بوتيرة بطيئة جدا نظرا لضعف التمويل ، نفس الشيء بالنسبة للقطب الجامعي الجديد بالعوانة، كما تم تأجيل عملية إعادة تأهيل طرقات الولاية إلى 2018 بينما كانت تعاني شوارع و طرقات المدينة من أوضاع مزرية. و الملاحظ عبر الجدول السابق هو بداية تحسن الموازنة عام 2017 الذي تميز بتضاعف القيمة خاصة في النصف الأول من 2017، الذي عرف ميزانية إضافية بقيمة 1.600420.503.30 دج، مما يشكل ارتفاع إجمالي بنسبة 95 بالمئة عن السنة الفارطة.

ومما لا شك فيه هو تأثر البلديات بدورها بهذه التقلبات كنظيرتها الولاية، وهذا ما سوف نكتشفه عبر عينة بلدية الأمير عبد القادر.

الجدول رقم 04: يمثل المجموع المتساوي لإيرادات ونفقات البلدية بين 2014 و 2017[1]

السنة	2014	2015	2016	2017
قيمة الموازنة للبلدية (دج)	794.382.875,25	954.180.430,31	913.139.251,71	773.851.767,27

[1] استجواب مع سمير بن عواطة ، المرجع السابق.

الشكل رقم 07 : منحنى بياني يمثل تطور ميزانية بلدية الامير عبد القادر بين 2014 و 2017

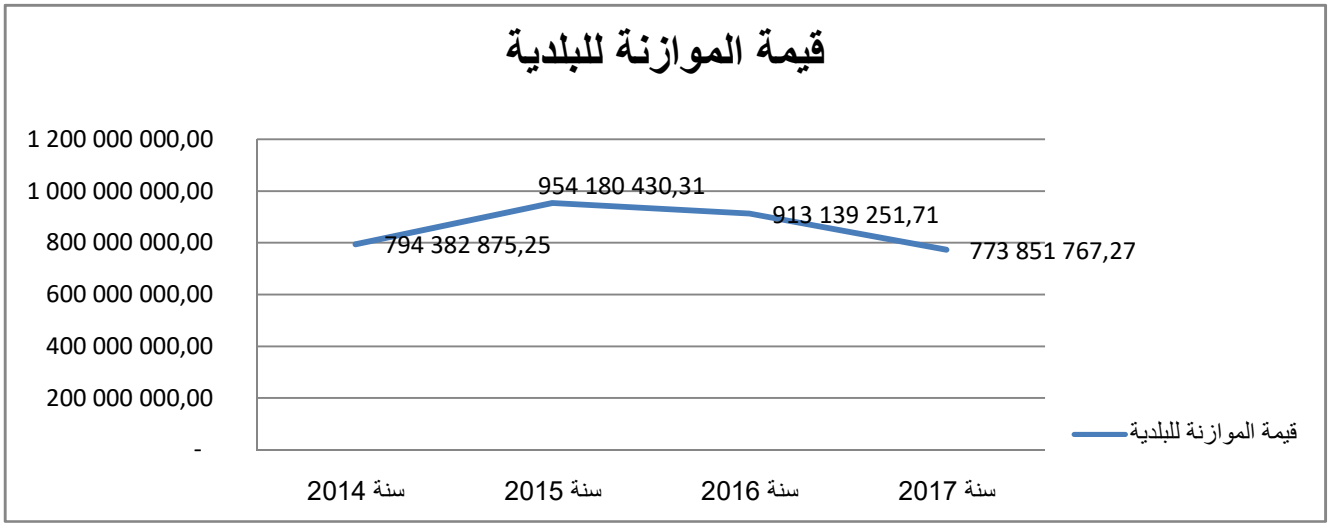

المصدر: بتصرف الطلبة

يبين هذا المنحنى مدى تأثر ميزانية البلدية بالأزمة الاقتصادية لعام 2014 هذا بالرغم من ارتفاعها بأكثر من 100 مليار دينار عام 2015 إلا أنها زيادة شكلية ناجمة عن إلحاق تسيير المطاعم المدرسية بالبلديات و لا تزال ملامح الأزمة لم تظهر كليا إلا أن مظاهر انهيار أسعار البترول لحقتها بين 2016 وخاصة 2017 أين سجلت نقصا بأكثر من 139 مليار دينار جزائري وهذا يعود إلى مظاهر التقشف وانخفاض الجباية البترولية بصفة حادة في 2016.

المطلب الثاني :تحليل أهم عناصر ميزانية البلدية

1– مصاريف التسيير العام:

الجدول رقم 05:تطور القيمة الممنوحة لمصاريف التسيير العام قبل وخلال الأزمة[1]

السنة	2014	2015	2016	2017
قيمة مصاريف التسيير العام (دج)	21.580.090,48	21.131.352,76	20.931.902,00	22.196.425,22

[1] استجواب مع سمير بن عواطة ، المرجع السابق.

الشكل رقم 08: منحنى بياني يمثل تطور مصاريف التسيير العام للبلدية بين 2014 و 2017

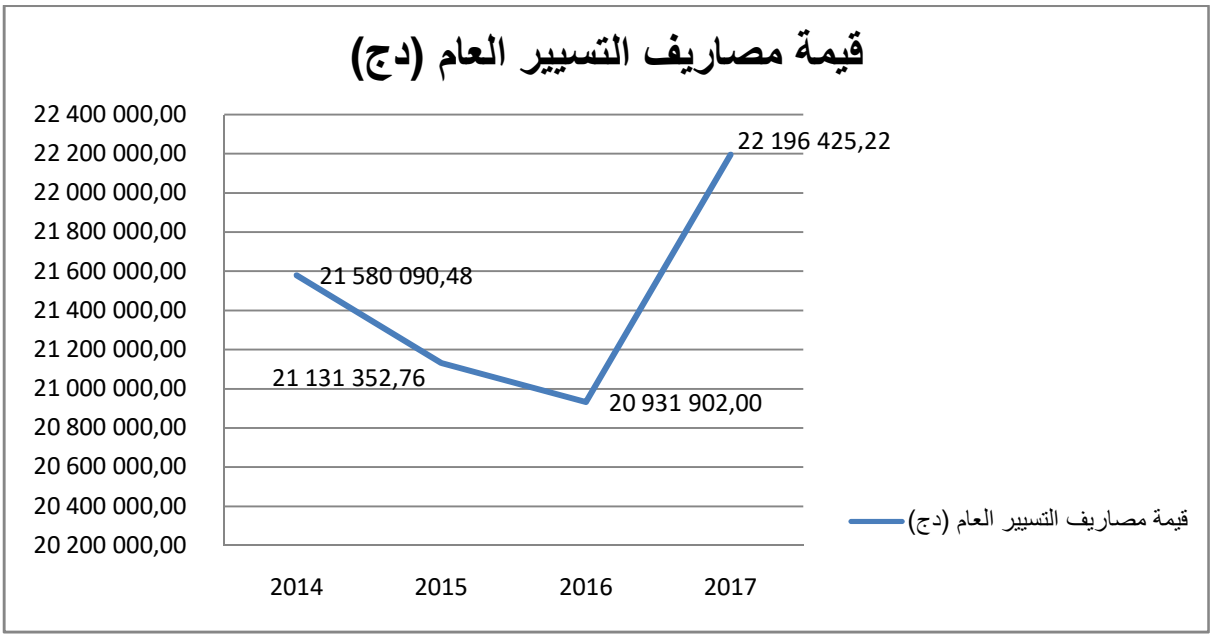

المصدر: بتصرف الطلبة

وينبثق من مصاريف التسيير العام:

- تعويضات على الوظيفة لأعضاء المجلس الشعبي البلدي.
- مصاريف مهمة لأعضاء المجلس الشعبي البلدي.
- طبع وتجليد ولوازم المكتب.
- مصاريف البريد والمواصلات.
- مصاريف العقود والمنازعات.
- الأعياد والحفلات.
- مصاريف النقل.
- نفقات غير متوقعة.
- التوثيق العام.

ومن الملاحظ عبر هذا المنحنى هو أن 2016 كانت أبرز مرحلة شهدت التقشف في مصاريف التسيير العام قبل ارتفاعها بمليارين عام 2017.

2– السلع واللوازم:

الجدول رقم 06 : يمثل قيمة السلع و اللوازم الممنوحة بين 2014 و 2017[1]

السنة	2014	2015	2016	2017
القيمة المخصصة للسلع واللوازم (دج)	20.699.278,64	28.938.216,44	20.421.048,39	36.473.434,74

الشكل رقم 09 :منحنى بياني يمثل تطور القيم المخصصة للسلع واللوازم في الفترة الممتدة بين 2014 و2017

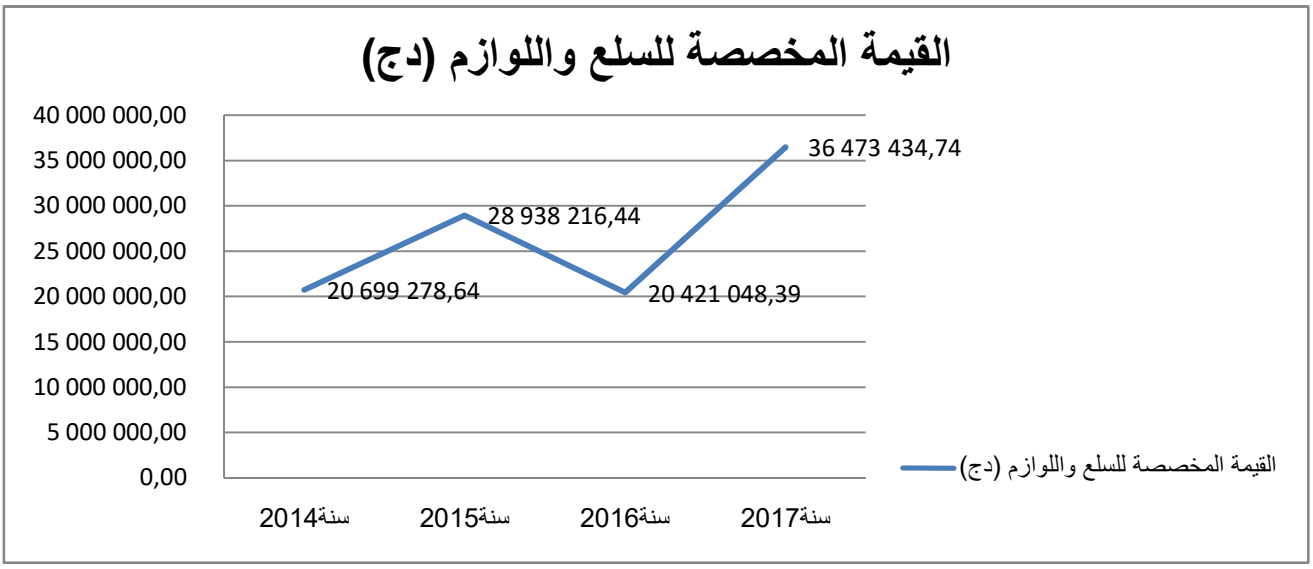

المصدر: بتصرف الطلبة

وينطوي ضمن فئة السلع واللوازم كل من:

- التغذية.
- الألبسة.
- الوقود.
- لوازم صيانة البنايات ولوازم لصيانة العتاد
- لوازم الطريق.

[1] استجواب مع سمير بن عواطة ، المرجع السابق.

- لوازم مدرسية.

عبر هذا المنحنى هو تسجيل انهيار يقدر بأكثر من 8 مليار دينار في قيمة السلع واللوازم في ميزانية 2016 ثم ارتفاعه مجدد في 2017 بأكثر من 16 مليار دينار ما يتزامن مع ارتفاع الجباية البترولية و يعكس مظاهر التقشف في اللوازم الإدارية داخل معظم البلديات و إدارات الوطن[1].

3– إعانات الدولة للبلدية:

الجدول رقم 07:قيمة إعانات الدولة خلال 4 سنوات الأخيرة

السنة	2014	2015	2016	2017
إعانات الدولة للبلدية(دج)	155.609.041,52	266.376.357,55	243.564.944,20	303.406.899,47

الشكل رقم 10: منحنى بياني حول تطور قيم إعانات الدولة لبلدية الأمير عبد القادر بين سنة 2014 و2017.

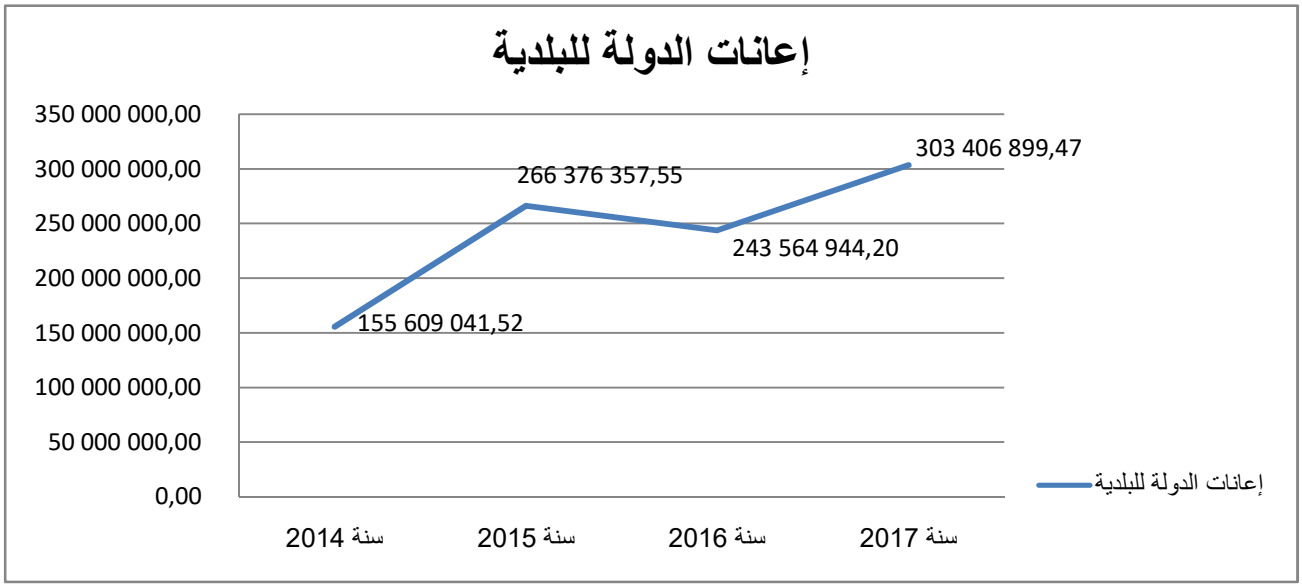

المصدر: بتصرف الطلبة

وتنظم هذه الإعانات مجموعة من القطاعات كصيانة المدارس الابتدائية واقتناء تجهيزات وعتاد للمدارس الابتدائية وتجهيز قاعات العلاج وقفة رمضان، ويمكن التماس نوع من التشابه مع منحنى السلع واللوازم فبعد تحقيق

[1] استجواب مع سمير بن عواطة ، المرجع السابق.

تطور في ميزانية الإعانات في 2015 فقد سجلت انخفاض في 2016 لتعود بالارتفاع بأكثر من 60 مليون دينار جزائري في 2017.

4– إيرادات البلدية من الضرائب والرسوم[1]

الجدول رقم 08 : يمثل إرادات البلدية من الضرائب و الرسوم لفترة 2014–2017

السنة	2014	2015	2016	2017
قيمة الضرائب والرسوم(دج)	4.818.805,34	801.804,34	301.805,34	500.000,00

الشكل رقم 11: منحنى بياني يمثل تطور قيم الضرائب والرسوم في فترة من 2014 إلى 2017.

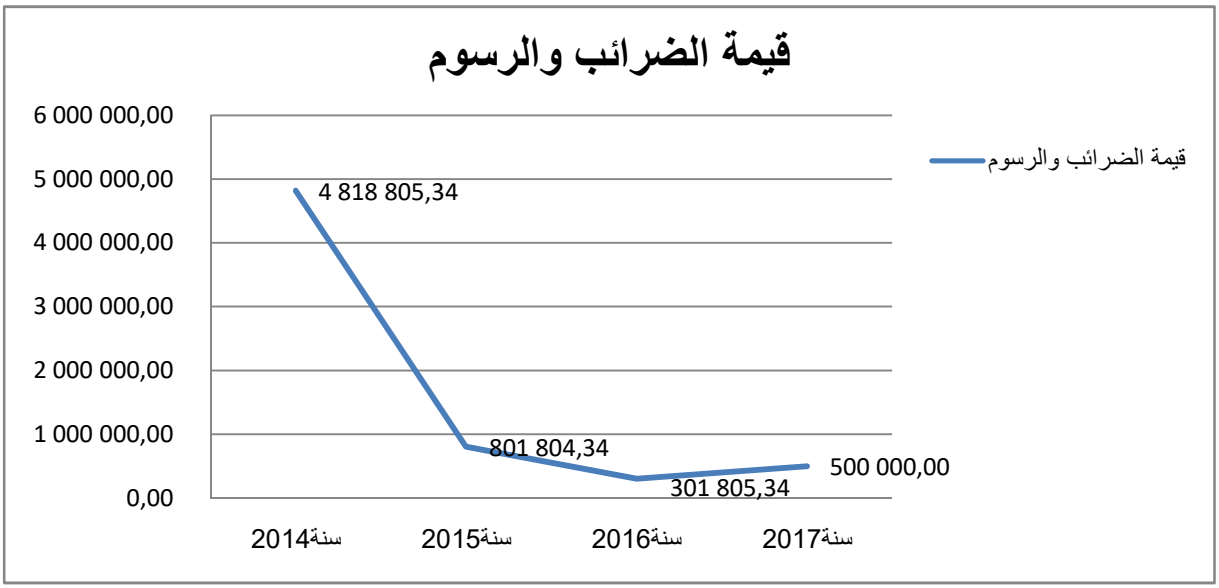

المصدر: بتصرف الطلبة

وتدخل ضمن هذه الفئة:

- ضرائب على المرتبات والأجور (التسديد الجزافي)
- ضرائب ورسوم أخرى

[1] استجواب مع سمير بن عواطة ، المرجع السابق.

وقد شهدت هذه الفئة من الميزانية انهيار رهيب منذ 2014 بعجز يقدر بأكثر من 4 ملايين دينار جزائري وهذا عائد أساسا لتأثيرات الأزمة الاقتصادية والتباطؤ في دفع مرتبات الموظفين ورغم تسجيل نمو عام 2017 إلا أنه بعيد عن ناتج رسوم 2014.

5– المنح والإعانات الاجتماعية[1]:

الجدول رقم 09: يمثل قيمة المنح و الإعانات الاجتماعية الممنوحة للبلدية بين 2014 و 2017

السنة	2014	2015	2016	2017
قيمة المنح والإعانات الاجتماعية (دج)	18.798.294,9	13.636.238,56	8.506.215,99	9.959.562,58

الشكل رقم 12: منحنى بياني يمثل تطور المنح الاجتماعية بين 2014 و 2017.

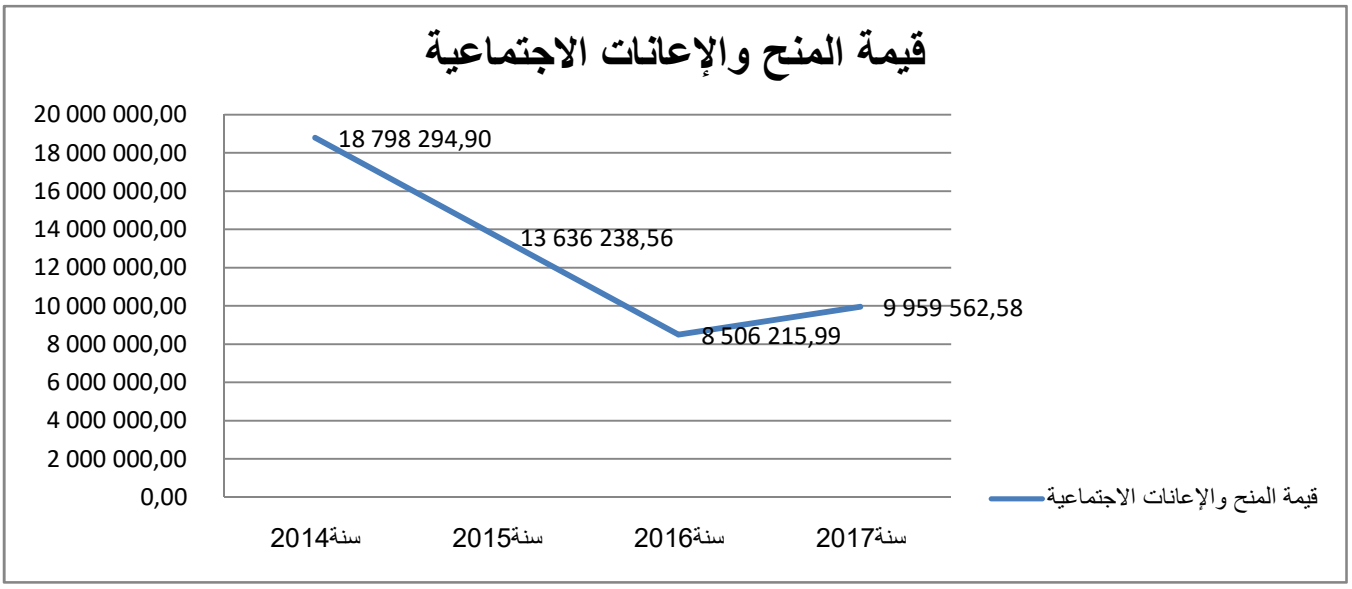

المصدر: بتصرف الطلبة

وتضم فئة المنح الاجتماعية:

- المنح والمعونات.
- مساعدة اقتصادية.

[1] استجواب مع سمير بن عواطة ، المرجع السابق.

- منح وجوائز.
- إعانات.
- مساعدة اجتماعية.

مما لا شك فيه على غرار الفئات الأخرى هو انخفاض قيمة هذه الفئة من 2014 إلى 2017 بـ 9 ملايين دينار جزائري، وتبقى سنة 2016 ضمن ميزانية البلدية، تجسد قمة الأزمة والتقشف إذ نسجل في مختلفأبواب الميزانية أجحف ثغرة في اقتصاد البلدية وتتجلى لنا مظاهر الأزمة والأرقام السابقة في المبحث التالي.

المبحث الثالث : التداعيات الاجتماعية والإدارية للأزمة الإقتصادية على بلدية الأمير عبد القادر

مست الأزمة الاقتصادية مختلف ربوع الوطن وبلدية الأمير عبد القادر لم تكن بمنآي عما حصل، فقد تسببت الأزمة الاقتصادية في العديد من المشاكل وقد شلت مسار التنمية المحلية في البلدية ، وعرقلت إنجاز العديد من المشاريع التي كان يستبشر بها مواطنو البلدية لفك عزلتهم و توفير مناصب شغل للشباب، وهذا ما خلق تدمر واسع في الأوساط الشعبية.

المطلب الأول: الآثار الإداريةلتراجع ميزانية بلدية الأمير عبد القادر

أدلى لنا السيد رئيس المجلس الشعبي البلدي السيد بن عواطة سمير عن مختلف المشاكل التي تتخبط فيها بلديته بداية بالعجز المالي الذي وقعت به والذي امتد ليمس رواتب العمال، فقد أصبحت البلدية عاجزة عن تسديد رواتب موظفين، فمداخيلها لم تغطي سوى مرتبات 8 أشهر من السنة ما جعلها تلجأ إلى إعانات من الدولة للتكفل برواتب العمال للأشهر المتبقية.

كما أخبرنا السيد بن عواطة عن تخصيص نصف الغلاف المالي لتجهيزات البلدية مثل أجهزة الإعلام الآلي والوسائل المكتبية مثل الطابعات و حبر الطابعات و الأقلام و الأوراق وغيرها من التجهيزات و عقلنة استخدامها على مستوى جميع الإدارات و تحسيس و محاسبة الموظفين حولها.[1]

كما تم اتخاذ إجراءات صارمة فيما يخص إدارات المدارس والمساجد و الإدارات عامة، من أجل ترشيد استهلاكها للطاقة، فقد أمر السيد بن عواطةبنشر تعليمة صارمة بعدم ترك المصابيح مشتعلة في المؤسسات طوال

[1] استجواب مع سمير بن عواطة ، المرجع السابق.

الفترة الليلية وأوقات خارج الخدمة و العطل وهذا بهدف تخفيض مصاريف الكهرباء و الحد من الإسراف و تبذير المياه بالسهر على غلق الحنفيات و إصلاح عطب والإختلالات بها وبالتالي تخفيف مصاريف فواتير الكهرباء والماء التي تتكفل بها البلدية كون هذه المؤسسات مرافقعامة تابعة للبلدية وتقع نفقاتها على عاتق هده الأخيرة.

المطلب الثاني : الآثارالاجتماعية لتراجع ميزانية بلدية الأمير عبد القادر

تعتبر بلدية الأمير كغيرها من الهيئات الإقليمية القاعدية للدولة ، واحدة من البلديات ذات المداخيل المحدودة و التي مستها إجراءات برنامج الإستثمارات العمومية القائم علىعقلنة النفقات و تجميد المشاريع فقد لوحظ انخفاض كبير في ميزانية البلدية مما دفعها إلى تجميد مشاريعها أو إيقافها مؤقتا أو الاقتطاع لها من المشاريع الاخرى نظرا لنقص الأظرفة المالية التي أصبحت لا تتعدى 03 ملايير في وقت كانت فيه تتجاوز 10 ملايير فمصلحة الدراسات والمتابعة تعمل من خلال مكتب الصفقات العمومية على تبني و اعتماد المشاريع التي تكون الأقل تكلفة حسب أولويات البلدية وفي العديد من الاحيان تلجأ إلى تجميد بعضها بسبب ضعف الغلاف المالي المخصص لها.

ومن بين المشاريع التنموية التي تم تجميدها نذكر بعض المشاريع القطاعية مثل مشروع إنجاز مطعم مدرسي ومشروع بناء ثانوية وتوسيع أقسام حيث تم توقيفها نهاية سنة 2014 مع بوادر الأزمة واستهلت البلدية المشروع مع مطلع 2017 بعد تحسن الظروف الاقتصادية للبلاد و ارتفاع قيمة الريع النفطي مقارنة بسنة 2014.

كما تم تجميد مشروع إصلاح قنوات الصرف الصحي في بعض التجمعات السكنية بالبلدية عام 2015 لتنطلق به الأشغال سنة 2017.

ولا تزال بعض مشاريع كإنجاز مرافق رياضية و ملاعب بلدية ، متوقفة لكنه حسب تنبؤات رئيس المجلس الشعبي البلدي السيد بن عواطة سوف يتم رفع التجميد عنها في المستقبل القريب بعد التنسيق مع مصلحة التنظيم والشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية لإحصاء الوضعية[1].

هذا وأدت سياسة التقشف إلى خفض البلدية من نسب الإعانات التي تقدمها للجمعيات الإجتماعية والثقافية و الرياضية .

[1]استجواب مع سمير بن عواطة ، المرجع السابق.

كما تم إلغاء خلال آخر سنتين معظمالحفلات والتكريمات و تقليص مستوى الهدايا التي كانت تقيمها بلدية الأمير عبد القادر على شرف طلبة النجباء.

شهدت بلدية الأمير عبد القادر تخفيض معتبر في تكاليف الاحتفالات الوطنية التي تحييها البلدية من خلال الاحتفال بها رمزيا في غالب الأحيان. أو خفض نفقات الأعلام والإكسسواراتالتزينية بالشوارع و قاعات الحفلات.

أما الإعانات التي تخصصها البلدية في إطار عملياتها التضامنية فهي تسهر دائما على ديمومتها من خلال إبقاء مستوى التخصيصاتالمالية للمناسبات الضرورية مثل قفة رمضان، فبالرغم من الضائقة المالية التي مرت بها البلدية إلا أنها تحرص دائما على حملاتها التضامنية مع مواطنيها خاصة الفئات المعوزة منهم.

كما يتم التكفل بترميم بعض المدارس وكراء حافلات النقل المدرسي وتدعيم الإطعام المدرسي بعد إسناده للبلديات.

أما فيما يتعلق بالحياة اليومية للمواطنين فهناك متطلبات لا يمكن تأجيلها مثل عمليات الرفع اليومي للقمامة و ردمها في مراكز الردم المخصصة إذ تتخذها البلدية من أولوياتها و تخصص لها غلاف مالي إلزامي للتكفل بها، فهي عمليات روتينية يومية، تأجيلها يترتب عنه عواقب وخيمة كتفشي الأمراض والأوبئة جراء التلوث وما يصاحبه من سخط للمواطنين لذلك تعمل البلدية على ترتيب الأولويات هذا بالرغم من اضطرارها عام 2015 إلى التخلي عن صفقة اقتناء شاحنة ردم القمامة من الحجم الكبير و الحديث بسبب ضعف الظرف المالي المخصص لها بسبب الأزمة إلا أنه تجدر الإشارة بأن عملية رفع التجميد عن هذا الإقتناء هو مسألة وقت فقط نتيجة تحسين الغلاف المالي الذي تخصصه الدولة للبلديات خلال السنة الجارية وهذا ما ينعكس مباشرة بطبيعة الحال على أوضاع البلدية و مشاريعها التنموية و يمس بذلك المواطنين[1].

[1]استجواب مع سمير بن عواطة ، المرجع السابق.

خلاصة الفصل :

عرفت السياسة المحلية لبلدية الأمير عبد القادر كباقي الجماعات المحلية في الوطن عراقيل معتبرة في تنفيذ و مواصلة سعيها في الرقي و التنمية، وهذا ما نلاحظه من خلال المنحنيات السابقة أين نلمحأن سنة 2016 كانت المجسد حقيقي لمظاهر الأزمة . و ذلك عبر أعظم انخفاض لموازنة البلدية و أهم عناصرها،مما انعكس على الواقع الاجتماعي و الإداري لسكان البلدية الذين عايشوا تراجع نمو و انتعاش بلديتهم بشكل عنيف ، رغم مجهودات رئيس المجلس الشعبي للبلدية في تبني سياسة أقل خسارة خاصة على أوضاع الاجتماعية لسكان البلدية بتجنيب الفئات المعوزة منهم مظاهر التقشف و العجز الذي عانت و لاتزال تعاني منه البلدية . فقد كانت أولويات رئيس البلدية موجه نحو خدمة بلديته في الصميم الأول مما بلورة دعم سكان البلدية لخططه . وتفيد الإحصائيات الأخيرة بأمل تحسين أوضاع الميزانية و مداخيل البلدية نظرا لتجاوز سعر البرميل 80 دولار كونه المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني و التنمية المحلية حاليا. إذ تجدر بنا الإشارة إلى انعدام صناعة سياسة محلية فعلية تتصدى للأزمات، بل مجرد تنفيذ و إعراب للسياسة العامة بحسب القيم و المبادئ الحزبية السياسية لشخص رئيس المجلس الشعبي البلدي.

تعتبر السياسة العامة المحلية محورا مركزيا في الحكم الداخلي للدول وذلك لدورها الجوهري والفعال في تحقيق صلة الرابطة بين المواطن والإدارة المحلية، صلة أصبحت حتمية نظرا للمتغيرات الحديثة المتلاحقة في البيئات السياسية والاقتصادية والإدارية الدولية، والتي تدفع بإلزامية تطوير قنوات السياسة العامة المحلية وإشراك المجتمع المحلي في صنعها وتنمية هذه العلاقة إلى ركن الأولويات لدى الدولة والمجتمع، ولا تخرج الإدارة الجزائرية عن هذه الحتمية.

لكن بالرغم من توفر الوسائل والهياكل الإدارية المحلية اللازمة إلا أن عملية صنع السياسة العامة الجزائرية يبقى استحواذ محظ للحكومة بينما يبقى ضعيف دور الإدارة المحلية و مساهمتها لا ترتقي للمستوى المفروض، ولما هو مطلوب من الإدارة المحلية كونها الشريك الأمثل للحكومة في صنع السياسة العامة. على إثره ينتقل دورها من شريك إلى وسيلة تنفيذ فقط دون مراعاة الفجوة المتراكمة بين الصنع والتنفيذ.

ولعل من أبرز ملامح الفجوة هي نواتج الأزمة الاقتصادية النفطية لعام 2014 أين وجدت الإدارة المحلية نفسها تتخبط في إلزامات تقشفية لا سابق لها، خارجة تماما عن سيطرتها ومسؤوليتها كون الجباية البترولية هي العصب الرئيسي للاقتصاد الوطني والمصدر المركزي للتنمية الوطنية والمحلية بحسب إقرارات السياسة العامة المركزية النابعة عن الحكومة.

نفس الحكومة التي شهدت تراجع رهيب في أسواق النفط إلى ما دون 50 دولار للبرميل مما يؤكد ضعف استراتيجياتها الاقتصادية وهشاشة دراساتها الاستقرائية، فبالرغم من تحصيلاتها الجيوسياسية والاقتصادية من خلال التحليل والاضطلاع على مختلف التغيرات والأحداث الطارئة على المغرب العربي خاصة ودوليا عامة وعضويتها في المنظمة الدولية للبلدان المصدرة للبترول إلا أنها لم تستطع التنبؤ وارتقاب استراتيجيات بعض الدول السياسية كالمملكة العربية السعودية ومطامعها الاحتكارية في وجه خصومها كروسيا وإيران إضافة إلى تطور الطاقات البديلة للبترول وتأثيرات الاحتباس الحراري على التقلبات المناخية الشتوية التي حالت دون استهلاك وقود التدفئة. كأبرز عوامل انهيار الريع النفطي الذي يشكل ما بين 95 و 98% من صادرات الجزائر مما رسم أعقاب سلبية على الاقتصاد الوطني وبالتالي معظم المشاريع التنموية كون هذه الأخيرة مستندة أساسا على إعانات الدولة، مما يؤكد العلاقة الترابطية الوطيدة بين الاقتصاد الريعي الذي تتبناه الجزائر والتنمية المحلية، وأبرز مظاهر هذه العلاقة هي نواتج صدمة الأزمة الاقتصادية ل 2014 من عجز في ميزانيات الجماعات المحلية وتجميد مشاريعها التنموية وتقشف إدارتها بالرغم من دعم صندوق ضبط الإيرادات لتخطي العجز والذي أدى به إلى تسجيل عجز على مستواه هو الآخر.

وقد ساد هذا الجو الاقتصادي المتأزم على كامل التراب الوطني ومس أغلبية الجماعات المحلية ولم تفلت ولاية جيجل عامة وبلدية الأمير عبد القادر على وجه الخصوص من هذا الوضع، إذ عانت في تنفيذ سياستها المحلية من أعقاب الأزمة النفطية التي رمتها في عجز ومديونية وتراجع في كامل مشاريعها وبالتالي انتكاس اقتصادها المحلي ونمو الاستياء الشعبي رغم تكريس رئيس المجلس الشعبي البلدي كامل جهوده للتخفيف من حدة الأزمة وتنفيذ سياسة محلية تخدم سكان البلدية قبل أي شيء وتراعي مصالحهم مع حرسه على توجيه آثار الأزمة حسب الأولويات، والتأكيد على الفئات المعوزة على رأسها ،من خلال ديمومة و حجم الإعانات الموجهة للفقراء وذوي الاحتياجات الخاصة كقفة رمضان والأدوات المدرسية للفقراء...

لكن رغم تدابير رئيس المجلس الشعبي البلدي في خلق وتنفيذ سياسة محلية تتماشى مع الأزمة إلا أن دوره يبقى ضعيف وفي حاجة إلى تفعيل من خلال مشاركة الأطراف المركزية لا سيما على تعديل القاعدة القانونية مع المتغيرات الراهنة لتحقيق توازن في عملية صنع السياسة العامة خاصة التنموية وذلك لا يتم إلا من خلال منح مؤسسات النظام السياسي القاعدية استقلالية في قراراتها ضمن إطار التنسيق والتوازن بما يخدم المصلحة العامة والمحلية، ويتجسد هذا من خلال تعزيز اللامركزية المحلية التي أضحت من الضروريات ضمن المسعى الديموقراطي ومطالب اقتصاد السوق، إذ تؤيد طموحات المجتمع المحلي في تسيير شؤونه واجتلاب الاستثمارات على المستوى المحلي.

لهذا لابد من تحديد وتكييف الاختصاصات المركزية مع متطلبات اللامركزية ودعمها بتصنيف وظائف الدولة ووظائف الإدارة المحلية عبر التمييز بين التسيير والمراقبة، التنفيذ والمداولة وكذا التعريف بدقة حدود الرقابة التي تنطوي أساسا على تطابق القوانين من عدمها بدون أن يتعدى ذلك حدود المداولات واقتراح المشاريع المحلية أو المصادقة عليها، مع ضرورة مساندة الاستقلالية المالية للإدارة المحلية.

وبتدقيق أكثر يمكننا الخروج بمجموعة من التوصيات في وسعها التخفيف من حدة آثار الأزمات الاقتصادية للبلديات وتجنبها وهي:

1- منح الجماعات المحلية المحصلات الجبائية مع حرية التسيير في بعض الضرائب المحلية لإعادة استثمارها أو توفيرها لتفادي العجز عند الأزمات.

2- تزويد البلدية بهياكل وأجهزة فعالة لإدارة التنمية المحلية وتدعيمها بإطارات متخصصة وذات كفاءة.

3- إدغام المجتمع المحلي المدني في مسؤولية تفعيل وتوجيه التنمية المحلية.

4- تعزيز التعاون والشراكة مع القطاع الخاص على المستوى المحلي، من خلال تكريس القاعدة الاستثمارية الملائمة ومكافحة البيروقراطية والعراقيل الإدارية.

5- توجيه السياسة المحلية لتغيير الدهنيات الغليظة الناقمة للتجديد خاصة في الميدان السياحي الذي يعتبر مصدر ثروة معتبرة عند حسن استغلالها بما يخدم خزينة البلدية.

6- عقلنة استخدام اللوازم والتجهيزات الإدارية إذ كشفت الأزمة الأخيرة من خلال سياسة التقشف على تبذير عارم في وسط الموظفين والعمال لدى بدت الضرورة لتحسيسهم وتغيير ذهنياتهم اللامبالية.

7- مرافقة الصناعات التقليدية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناجحة وتشجيع تطورها بما يؤيد مصالح البلدية.

8- استقطاب الموارد البشرية المناسبة وتدريبها على روح الابتكار والمبادرة والكشف عن المشاريع التي ستجلب القيمة المضافة اللازمة للبلدية.

9- تنفيذ سياسة عامة محلية متكاملة قائمة على التسيير الرشيد والشفاف للموارد مع منح الأولوية للمشاريع الاقتصادية الاستثمارية دون إهمال الجانب المجتمعي الذي يشكل دعما محوريا للسياسة المحلية وعامل استراتيجي في نجاحها أو إخفاقها.

وفي الأخير تجدر بنا الإشارة إلى انعدام سياسة محلية مثالية او دراسة استقرائية معصومة من الإنحرفات أو الأخطاء ، لكن يمكننا اعتبار سلم **ماسلو**[*] قاعدة منطقية للاستجابة لحاجات المواطن حسب أولويتها وذلك بتأجيل المعطيات الثانوية وتعزيز الحاجات الأولية وفقا للتسلسل الهرمي لماسلو، الذي يضمن إشباع حاجات الإنسان وفقا لمنطق هرمي حكيم .

[*] **نظرية** ماسلو النفسية تقوم على تقسيم الحاجات الإنسانية إلى خمس فئات تنتظم في تدرج هرمي و تنطلق قاعدتها من **الحاجات الفسيولوجية** : كالطعام، الهواء ، الماء ، المسكن... **ثم الحاجة إلى الأمن:** الوقاية من الأخطار ،التأمين الصحي ، التأمينات الإجتماعية **ثم الحاجات الاجتماعية:** حاجة الفرد إلى الانتماء لتأتي بعدها **الحاجة إلى التقدير و الحاجة إلى تأكيد الذات.**

1- باللغة العربية

أولا: المعاجم

1) سعيفان أحمد ، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، مكتبة لبنان، بيروت، 2004 .

ثانيا: الكتب

1) أبو سمرة محمد ، الإعلام السياسي، دار الرّاية، الأردن، 2011.

2) أبشر الطيب حسين ، الدولة العصرية دولة مؤسسات، الدار الثقافية ،مصر، 2000.

3) الحين أحمد مصطفى ، مدخل إلى تحليل السياسات العامة، مطبعة الجامعة الأردنية، الأردن، 2002.

4) الكبيسي عمار خيضر ، السياسات العامة مدخل لتطوير أداء المعلومات، إصدارات المنظمة العربية الإدارية، مصر، 2008.

5) المنوفي كمال ، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة، وكالة المطبوعات ،مصر ، 2006.

6) العطار فؤاد ، مبادئ في القانون الإداري، دد ن، مصر، 1955.

7) العماري عباس رشدي ، إدارة الأزمات في عالم متغير، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مصر ، 1996.

8) الفهداوي فهمي خليفة ، السياسة العامة منظور في البنية والتحليل، دار الميسرة ،عمّان، 2001.

9) القريوتي محمد قاسم ، رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة، ب دن، 2006.

10) الشعلان فهد احمد ، إدارة الأزمات الأسس المراحل و الآليات، دار نايف السعودية، 1999.

11) الخزرجي تامر عامل محمد ، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمّان، 2004.

12) أندرسون جيمس ، صنع السياسات العامة، ترجمة، عامر الكبيسي، دار المسبح، عمّان، 1999.

13) بعلي محمد الصغير ، قانون الإدارة المحليّة الجزائرية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004 .

14) درويش إبراهيم ، النظام السياسي دراسة فلسفية تحليلية، دار النّهضة العربية، مصر، 1968.

15) حسين خليل ، السياسات العامة في الدول العربية، دار المنهل البناني، لبنان، 2007.

16) طلبة عبد الله ، الإدارة المحلّية، مطبعة جامعة دمشق، سوريا، 1984 .

17) ياغي عبد الفتاح ، مبادئ الإدارة العامة، مطابع الفرزدق التجارية ، السعودية، 1993 .

18) ليمام سالمة ، بارة سمير ، صنع السياسات العامة، دار مجدلاوي، عمّان، 2014.

19) مهنى محمد نصر ، علم السياسة، دار الغريب للطباعة والنّشر، مصر، 1994.

20) سلامة ممدوح ، أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط الخام: فائض الإنتاج أم السياسة الدولية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مصر، 2015.

21) سعودي محمد العربي ، المؤسسات المحليّة في الجزائر الولاية–البلدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

22) عبد الله هشام ، السياسة العامة المقارنة في وقتنا الحاضر، الدار الأهلية ،عمّان، 1997.

23) عليوة السيد ، دراسات في السياسات العامة وصنع القرار، د د ن، مصر، 2000.

24) صدوق عمر ، دروس الهيئات المحليّة المقارنة، دار العلوم للنشر و توزيع ، الجزائر ، 2009.

25) رشاد محمد ، إدارة الأزمات، مكتبة عين الشمس، مصر، 1997.

ثالثا: المقالات

أ– المجلات

1) بوالكور نور الدين، صوفان العيد ، "أثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق الحكومي بالجزائر خلال فترة 1980–2016 "، مجلة نماء للإقتصاد و التجارة ، العدد 2 ، جامعة جيجل ، ديسمبر 2017.

2) بوفليج نبيل ، "صندوق ضبط الموارد في الجزائر، أداة ضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، بدون سنة النشر، الجزائر.

3) جبّار عبد المجيد ، الهيئات المحليّة في الجزائر، مجلّة الفكر ا لبرلماني، العدد 26، 2010 ، الجزائر .

4) زياني صالح ، "إشكالية تفعيل المنظّمات غير الرسميّة في صناعة السياسة العامة في الجزائر"، مجلّة دفاتر السياسة والقانون، العدد 03، جوان 2010، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

ب– الجرائد

1) عربية زيادة ، "الأزمة الاقتصادية في النظام الرأسمالي"، جريدة النور، العدد 387 الصادر بتاريخ 6–05–2009، سوريا .

2) قليل.ع ، "جيجل : مسيرة تضامنية مع رئيس بلدية الأمير عبد القادر"، جريدة النصر ، عدد15132، 20 فيفري 2016 ، قسنطينة.

رابعا: دراسات غير منشورة

1) بلخير آسيا ، إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي بين النّظرية والتطبيق، (مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدّولية، فرع رسم سياسات عامة، 2009، كليّة العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر) ، الجزائر.

2) بن عوالي خالدية " استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، " (مذكرة ماجيستير في الاقتصاد الدولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران)،الجزائر، 2016.

3) دخلي عبد الرحمان ،"أثر تذبذبات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر :دراسة اقتصادية قياسية خلال الفترة 1986-2014" (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية ،2015كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة يحي فارس المدية)، الجزائر.

4) هندي كريم ، " الجباية البترولية و أهميتها في الاقتصاد الجزائري في ضل الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات" (مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التحليل الاقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر) ، الجزائر ، 2009.

5) طيلب أحمد ، "دور المعلومات في رسم السياسة العامة في الجزائر دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والإجتماعي" ،(مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في التنظيم السياسي والإداري ، 2006 ، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر)، الجزائر.

6) سمية لباني ،"انعكاسات تغير أسعار البترول العالمية على الاقتصاد الجزائري: دراسة تحليلية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب لسنة 2002"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الكمي ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة بن يوسف بن خدة)، الجزائر ، 2008 .

خامسا: الوثائق الحكومية

أ- القوانين :

1) الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، " قانون رقم03-22 المؤرخ في 04 ذي الحجة عام 1424 الموافق ل 28 ديسمبر سنة 2003 يتضمن قانون المالية لسنة2004 " ، الجريدة الرسمية ، عدد 83، السنة 50، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2003.

2) الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، " قانون رقم 13-08 المؤرخ في 27 صفر عام 1435 الموافق ل 30 ديسمبر سنة 2013 يتضمن قانون المالية لسنة 2014 " ، الجريدة الرسمية ، عدد 68، السنة 50 الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2013.

3) الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، " قانون رقم 14-10 المؤرخ في 08 ربيع الأول عام 1436 الموافق ل 30 ديسمبر سنة 2014 يتضمن قانون المالية لسنة 2015 " ،الجريدة الرسمية ، عدد 78، السنة 50، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2014.

4) الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، " قانون رقم 15-18 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق ل 30 ديسمبر سنة 2015 يتضمن قانون المالية لسنة 2016 " ، الجريدة الرسمية ، عدد 72، السنة 50، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2015.

5) الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، " قانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1438 الموافق ل 28 ديسمبر سنة 2016 يتضمن قانون المالية لسنة2017 " ،الجريدة الرسمية ، عدد 77، السنة 50، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2016.

ب- الأوامر و المراسيم

1) الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، المرسوم التنفيذي رقم 94-215 المؤرّخ في 23 جويلية 1994، المتضمن القانون العضوي الذي يحدّد أجهزة الإدارة العامة في الولاية وهياكلها، الجريدة الرسمية ، العدد 48، الصادرة بتاريخ 27 جويلية 1994.

2) الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، المرسوم التنفيذي رقم 15-205 المؤرّخ في 27 جويلية 2015،الذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 143-302 الذي عنوانه "برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019" الجريدة الرسمية ، العدد 72، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2015.

سادسا: المقابلات

1) استجواب مع : بن عواطة سمير ، رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية الأمير عبد القادر ولاية جيجل ، بمقر البلدية ، بتاريخ 06ماي 2018

2) استجواب مع: نواصرة الصديق ، مدير مصلحة الميزانية بولاية جيجل، بمقر الولاية. يوم 2018/05/10 .

سابعا: المواقع الإلكترونية

1) المقداد خليل ، انهيار أسعار النفط: الأسباب المعلنة والخفية،-www.orient news.net/ar/news-show/104496/0/25%1 ، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2018/03/08.

2) جابي عبد الناصر ، تقييم وطني لمشاركة المواطنين والمجتمع المدني في إصلاح القطاع العام في الجزائر: الإدارة الرّشيدة لخدمة التنمية في الدّول العربية، www.oecd.org/document/.html ، تاريخ الإطلاع: 2018/03/10.

3) شطيبي مريم ، أزمة أسواق الطاقة و تداعياتها على الاقتصاد الجزائري، -www.univ emir.dz/download/semin...meriem/prix-petrole.pdf ، تاريخ الإطلاع : 2018/04/29.

4) بلدية الأمير عبد القادَر (Abdelkader(Jijel Http://Fr.N.Wikipedia.Org/Wiki/Emir ، تاريخ الاطلاع: 2018/05/07.

2- باللغة الأجنبية

أ- الكتب

1) Abid Lakhdar, Les collectivités locales en Algérie APW-APC, office des publications universitaire, Algérie, 1985.

2) Cochet Yves, Pétrole Apocalypse, Editions Casbah, Alger ,2012.

3) Kheladi Mokhtar, Le développement local, office des publications universitair, Alger ,2012.

– فهرس الجداول والأشكال:

1– قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الشكل يوضّح السياسة العامة المحليّة كنظام.	42
02	منحنى بياني يمثل تطور أسعار البترول في الجزائر بين 2014 و 2017	62
03	منحنى يمثل تطور الإيرادات العامة للجزائر ما بين 2014 و 2017.	63
04	منحنى يمثل تطور الجباية البترولية للجزائر ما بين 2014 و 2017.	63
05	الهيكل التنظيمي لمصالح بلدية الأمير عبد القادر	74
06	منحنى يبين تطور إيرادات ولاية جيجل بين 2014-2017	75
07	منحنى يبين تطور ميزانية البلدية بين 2014 و 2017	77
08	منحنى يبين تطور القيمة الممنوحة لمصاريف التسيير العام قبل وخلال أزمة 2014	78
09	منحنى يبين قيمة السلع و اللوازم الممنوحة بين 2014 و 2017	79
10	منحنى يمثل قيمة إعانات الدولة خلال 4 سنوات الأخيرة	80
11	منحنى يمثل إيرادات البلدية من الضرائب والرسوم بين 2014 و 2017	81
12	منحنى يمثل المنح والإعانات الاجتماعية للبلدية بين 2014 و 2017	82

2– قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	جدول يمثل متوسط أسعار البترول بالجزائر ما بين 2014 و 2017	61
02	جدول يمثل تطور الإيرادات العامة للجزائر و الجباية البترولية ما بين 2014 و 2017	62
03	جدول يبين تطور إيرادات ولاية جيجل بين 2014-2017	75
04	جدول يبين المجموع المتساوي لإيرادات ونفقات البلدية بين 2014 و 2017	76
05	جدول يبين تطور القيمة الممنوحة لمصاريف التسيير العام قبل وخلال الأزمة	77
06	جدول يبين قيمة السلع و اللوازم الممنوحة بين 2014 و 2017	79
07	جدول يمثل قيمة إعانات الدولة خلال 4 سنوات الأخيرة	80
08	جدول يمثل إيرادات البلدية من الضرائب والرسوم	81
09	جدول يمثل المنح والإعانات الاجتماعية	82

العنوان	الصفحة
شكر و تقدير	
إهداء	
خطة الدراسة	
مقدمة	أ- ز
الفصل الأول : السياسة العامة ،المفهوم و معوقات التنفيذ	16-47
المبحث الأول: ماهية السياسة العامة	16
المطلب الأول: نشأة السياسة العامة وتطورها	16
المطلب الثاني: مفهوم السياسة العامة	17
المطلب الثالث: صنع وتنفيذ السياسة العامة	24
المبحث الثاني : مفهوم السياسة العامة المحلية	31
المطلب الأول: مفهوم السياسة العامة المحليّة و خصائصها	31
المطلب الثاني: فواعل السياسة العامة المحليّة المباشرة و غير المباشرة	33
المطلب الثالث: أهداف السياسة العامة المحليّة	41
المبحث الثالث: معوقات تنفيد السياسة العامة المحلية	43
المطلب الأول: المعوّقات السياسية والإدارية في تنفيذ السياسة العامّة المحليّة	43
المطلب الثاني: المعوّقات الاجتماعية والثقافية في تنفيذ السياسة العامّة المحليّة	45
المطلب الثالث: المعوّقات الإقتصادية في تنفيذ السياسة العامّة المحليّة	46
خلاصة الفصل	47
الفصل الثاني : أسباب وآثار الأزمة الاقتصادية لعام 2014	49-68
المبحث الأول: تعريف الأزمة الاقتصادية	49
المطلب الأول: مفهوم الأزمة	49
المطلب الثاني: مفهوم الأزمة الاقتصادية	52
المبحث الثاني: جذور وأسباب الأزمة الاقتصادية 2014	53
المطلب الأول: تطور الأزمات الاقتصادية بالجزائر	53
المطلب الثاني: أسباب سياسية دولية	54
المطلب الثالث: الأسباب الاقتصادية	56
المطلب الرابع: الأسباب الإدارية والاجتماعية	57

المبحث الثالث: آثار انخفاض أسعار النفط على الجزائر	59
المطلب الأول: طموحات البرنامج الخماسي 2014 – 2019 قبل الأزمة الإقتصادية	59
المطلب الثاني: الآثار الإقتصادية لانخفاض أسعار النفط على الجزائر	64
المطلب الثالث: الآثار الإجتماعية لانخفاض أسعار النفط على الجزائر	66
خلاصة الفصل	68
الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول تأثير الأزمة الاقتصادية ما بين سنة 2014 –2017 على السياسة المحلية لبلدية الأمير عبد القادر بجيجل	86-70
المبحث الأول: تعريف ببلدية الأمير عبد القادر	70
المطلب الأول: بلدية الأمير عبد القادر جغرافيا	71
المطلب الثاني: بلدية الأمير عبد القادر إداريا	71
المبحث الثاني: دراسة مقارنة حول ميزانية بلدية الأمير عبد القادر قبل وخلال الأزمة الاقتصادية	75
المطلب الأول: تأثير ميزانية البلدية بالأزمة الاقتصادية ما بين 2014 و 2017	75
المطلب الثاني: تحليل أهم عناصر ميزانية البلدية بين 2014 و 2017	77
المبحث الثالث: التداعيات الإجتماعية والإدارية للأزمة الإقتصادية على بلدية الأمير عبد القادر	83
المطلب الأول: الأثار الإدارية لتراجع ميزانية بلدية الأمير عبد القادر	83
المطلب الثاني: الآثار الإجتماعية لتراجع ميزانية بلدية الأمير عبد القادر	84
خلاصة الفصل	86
الخاتمة	90-88
قائمة المراجع	92
قائمة الجداول و الأشكال	96-92